

أثر الوعي بالإجراءات والتنظيمات الضريبية على استدامة المشاريع الصغيرة والمتناهية
الصغر
"دراسة تطبيقية على عينة من المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر بالمنطقة الشرقية
في المملكة العربية السعودية"

إعداد الطالب/

طاهر معتوق عمران الحراشي

إشراف/

د. الفيصل عبد الحميد

د. فايز جراد

حقوق الملكية:

جميع حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بهذا البحث محفوظة إلى جامعة ميدأوشن، ويسمح الاقتباس من هذا البحث لأغراض العلمية والبحثية، شريطة الالتزام بالأمانة العلمية والاشارة الواضحة إلى المصدر وتوثيقه وفق التوثيق الأكاديمي المعتمد.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إِهْدَاء

إلى والديَّ الكريمين،

الذي كانا مصدر دعمي، وركيزة ثباتي، وأول من غرس في نفسي حب العلم والطوح. وإلى والدي العزيز الداعم الأول لمسيرتي، وصاحب الفضل بعد الله فيما وصلت إليه، والذي لم يتوان يوماً عن تحفيزي، وكان لكلماته أثرٌ يمتد في أعماقي كلما تقدّمت خطوة في هذا الطريق.

وإلى زوجتي الغالية،

شريكة النجاح، ورفيقة الدرب، التي كانت سنداً لي في جميع مراحل هذا العمل، وقدمت لي الدعم والصبر والمساندة دون حدود.

وإلى زملائي الأعزاء،

الذين شاركوني الجهد والتعاون، وكانوا خير رفقة في هذا المشوار الأكاديمي.

وإلى كل من أسهم في إنجاح هذا العمل ولو بكلمة أو دعم أو توجيه...

أهديكم جميعاً هذا الجهد تخليداً لذكراكم في مسيرتي، فشكراً لكم من القلب.

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين، حمداً يليق بجلاله وعظيم سلطانه، الذي منّ عليّ بالقوة والعزيمة لإتمام هذا البحث.

أتقدّم بجزيل الشكر والعرفان إلى والدي الكريم على دعمه المتواصل، وعطائه الذي لا ينضب، وتشجيعه الدائم لي طوال مسيرتي العلمية. كما أتوجّه بخالص الامتنان إلى والدي العزيز الذي كان محفزاً لي في كل خطوة، وكانت كلماته دافعاً للمضي قدماً وتحقيق المزيد.

كما أعبر عن عميق امتناني لزوجتي الغالية، التي كانت السند والعون، وقدمت لي كل أشكال الدعم المعنوي والمساندة خلال فترة إعداد هذا البحث، فكان لوقوفها بجانبني أثر كبير في إنجاز هذا العمل.

وأتوجه بالشكر إلى جامعة ميدأوشن ولجميع منسوبيها على توفير البيئة العلمية والدعم الأكاديمي الذي كُنّ له أثر بالغ في إنجاز هذا البحث. أخص بخالص الشكر والتقدير إلى أستاذي الكريمين المشرفي على هذا البحث الدكتور الفيصل عبد الحميد والدكتور فايز جراد، الذي قدّما لي الدعم والإرشاد العلمي، وأسهما بتوجيهاتهما في إخراج هذا العمل بالصورة الأكاديمية اللائقة، فلهما مني بالغ الامتنان والعرفان.

أشكر زملائي الأعزاء على تعاونهم ومساندتهم ومشاركتهم العلمية التي كان لها دور ملموس في إثراء هذا العمل.

وأخيراً، أتقدّم بالشكر لكل من قدّم لي دعماً أو توجيهاً أو معلومة ساعدت في إنجاز هذا العمل، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

والله ولي التوفيق

المستخلص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر الوعي بالإجراءات والتنظيمات الضريبية على استدامة المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر في المملكة العربية السعودية، وذلك في ظل ما تشهده البيئة الاقتصادية من توسع في الأنظمة الضريبية وتزايد متطلبات الامتثال. وقد اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي بغرض قياس مستوى الوعي الضريبي لدى أصحاب هذه المشاريع، والتعرف على مدى التزامهم بالإجراءات التنظيمية ذات الصلة، إضافة إلى تقييم انعكاس ذلك على استدامة مشاريعهم من حيث القدرة على الاستمرار، والنمو، وتحقيق الاستقرار المالي والإداري.

تم جمع البيانات من عينة من أصحاب ومديري المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر بلغ عددهم (١٥٤) من خلال استبانة صُممت وفق منهجية علمية تحقق الصدق والثبات. ولتحقيق أهداف الدراسة واختبار الفرضيات، تم تحليل البيانات الإحصائية باستخدام (SPSS) لتحليل العلاقة الوعي الضريبي ومختلف أبعاد الاستدامة.

وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية للوعي بالإجراءات والتنظيمات الضريبية على استدامة المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر، حيث تبين أن ارتفاع مستوى الوعي الضريبي يسهم في تعزيز الامتثال، وتقليل المخاطر المالية، وتحسين كفاءة الإدارة، مما ينعكس إيجاباً على استمرارية المشاريع ونموها. كما أوصت الدراسة بضرورة تكثيف برامج التوعية والدعم المقدم لأصحاب المشاريع، وتطوير منصات إرشادية تفاعلية تسهم في تبسيط الإجراءات الضريبية ورفع مستوى الامتثال.

الكلمات المفتاحية: الوعي بالإجراءات والتنظيمات الضريبية - الامتثال الضريبي - استدامة المشاريع - المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر

قائمة المحتويات

أ	حقوق الملكية	
ب	بسم الله الرحمن الرحيم	
ج	إهداء	
د	شكر وتقدير	
هـ	المستخلص	
و	قائمة المحتويات	
ح	قائمة الجداول	
ح	قائمة الأشكال	
١	الفصل الأول: المدخل العام للبحث	
٢	المقدمة	
٣	مشكلة الدراسة	
٤	أهمية الدراسة	
٤	الأهمية النظرية للدراسة	
٤	الأهمية التطبيقية للدراسة	
٥	أهداف الدراسة	
٦	تساؤلات الدراسة	
٦	فروض الدراسة	
٧	حدود الدراسة	
٨	الفصل الثاني: الدراسات السابقة والإطار النظري	
٩	الدراسات السابقة	
٩	الدراسات المحلية	
١٠	الدراسات العربية	
١٢	الدراسات الأجنبية	
١٤	الإطار النظري	
١٤	المحور الأول: الوعي بالإجراءات والتنظيمات الضريبية	
١٤	تعريف الوعي بالإجراءات والتنظيمات الضريبية	
١٥	أهمية الوعي بالإجراءات والتنظيمات الضريبية	
١٦	ضعف الوعي بالإجراءات والتنظيمات الضريبية	
١٧	المحور الثاني: الامتثال الضريبي	

١٧	تعريف الامتثال الضريبي
١٨	عوامل الامتثال الضريبي
١٨	المحور الثالث: استدامة المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر
١٨	ماهي المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر
١٩	تعريف استدامة المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر
١٩	التحديات التي تواجه استدامة المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر
١٩	العلاقة بين الوعي بالإجراءات والتنظيمات الضريبية واستدامة المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر
٢١	الفصل الثالث: منهجية الدراسة
٢١	تمهيد
٢١	منهج الدراسة
٢١	مجتمع الدراسة
٢١	عينة الدراسة
٢١	خصائص أفراد الدراسة
٢٧	أداة الدراسة
٢٨	صدق أداة الدراسة
٣٠	ثبات أداة الدراسة (الاستبانة)
٣١	الأساليب الإحصائية للدراسة
٣٢	الفصل الرابع: عرض نتائج الدراسة ومناقشتها
٣٣	تمهيد
٣٣	السؤال الأول: ما مستوى وعي أصحاب المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر بالإجراءات والتنظيمات الضريبية؟ ...
٤١	السؤال الثاني: ما مستوى التزام أصحاب المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر بالإجراءات والتنظيمات الضريبية؟ ..
٤٦	السؤال الثالث: ما مدى استدامة المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر في ظل البيئة الحالية؟
٥٢	السؤال الرابع: هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى وعي أصحاب المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر والالتزام الضريبي وبين استدامة تلك المشاريع؟
٥٥	الفصل الخامس: نتائج الدراسة وتوصياتها ومقترحاتها
٥٦	تمهيد
٥٦	نتائج الدراسة
٥٧	توصيات الدراسة
٥٨	مقترحات الدراسة
٥٩	المراجع
٦٣	الملاحق

قائمة الجداول:

رقم الصفحة	اسم الجدول
٢٣	جدول (١) توزيع عينة الدراسة وفقاً للنوع
٢٣	جدول (٢) توزيع عينة الدراسة وفقاً للعمر
٢٤	جدول (٣) توزيع عينة الدراسة وفقاً للمستوى التعليمي
٢٥	جدول (٤) توزيع عينة الدراسة وفقاً لعدد العاملين في المشروع
٢٦	جدول (٥) توزيع عينة الدراسة وفقاً لعمر المشروع
٢٧	جدول (٦) توزيع عينة الدراسة وفقاً لمناطق عمل المشروع
٢٨	جدول (٧) تحديد فئات المقياس المتدرج الخماسي
٢٩	جدول (٨) معاملات ارتباط بيرسون لعبارات محاور الاستبانة بالدرجة الكلية لكل محور
٣٠	جدول (٩) معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة
٣٣	جدول (١٠) يوضح مستوى وعي أصحاب المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر بالإجراءات والتنظيمات الضريبية
٤٢	جدول (١١) يوضح مستوى التزام أصحاب المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر بالإجراءات والتنظيمات الضريبية
٤٧	جدول (١٢) يوضح درجة استدامة المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر في ظل البيئة الحالية
٥٣	جدول (١٣) يوضح معامل ارتباط بيرسون للعلاقة بين مستوى وعي أصحاب المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر والالتزام الضريبي وبين استدامة تلك المشاريع

فهرس الأشكال:

رقم الصفحة	اسم الشكل
٢٣	شكل (١) توزيع عينة الدراسة وفقاً للنوع
٢٤	شكل (٢) توزيع عينة الدراسة وفقاً للعمر
٢٥	شكل (٣) توزيع عينة الدراسة وفقاً للمستوى التعليمي
٢٦	شكل (٤) توزيع عينة الدراسة وفقاً لعدد العاملين في المشروع
٢٦	شكل (٥) توزيع عينة الدراسة وفقاً لعمر المشروع
٢٧	شكل (٦) توزيع عينة الدراسة وفقاً لمناطق عمل المشروع

الفصل الأول
المدخل العام للبحث

المقدمة:

تعد المشاريع الصغيرة ركيزة رئيسية لدعم الاقتصاد الوطني لأي دولة، إذ تسهم في توفير فرص العمل ونمو الاقتصاد. وقد اهتمت الحكومات اهتماماً كبيراً بهذه المشاريع نظراً لدورها الحيوي في تعزيز التوازن في الاقتصاد الوطني وتحقيق استدامته.

وفي ضوء التحولات الاقتصادية التي تشهدها العديد من الدول ومن بينها المملكة العربية السعودية، جاء الاهتمام بالأنظمة الضريبية التي تدعم أهم مصادر الدخل وال الإيرادات الغير نفطية التي تسعى حكومة المملكة إلى تعزيزها في إطار تحقيق مستهدفات رؤية المملكة ٢٠٣٠. وقد أولت هيئة الزكاة والضريبة والجمارك في المملكة العربية السعودية اهتماماً متزايداً بتطوير النظام الضريبي ونشر الوعي بين مختلف شرائح المكلفين لتحقيق الاستدامة.

ويعتبر فهم الأنظمة الضريبية والوعي بالإجراءات والتنظيمات من أهم التحديات التي تواجه أصحاب المشاريع الصغيرة مما قد يؤثر على مستوى الامتثال الضريبي وبالتالي يؤثر على استدامة تلك المشاريع. فالوعي الضريبي لا يقتصر على المعرفة بالإجراءات فحسب، بل يشمل أيضاً إدراك المكلف للحقوق والالتزامات، ومعرفة العقوبات المترتبة على عدم التزام الضريبي. ولذلك سعت هيئة الزكاة والضريبة والجمارك في المملكة العربية السعودية لنشر الوعي بالإجراءات والتنظيمات الضريبية من خلال نشر اللوائح والأنظمة الضريبية. ولكن هناك فجوة في الوعي بتلك الإجراءات التي تهدد استدامة المشاريع.

ومن هذا المنطلق، يهدف هذا البحث إلى دراسة أثر مستوى الوعي الضريبي والإلمام بالإجراءات والتنظيمات ذات الصلة على استمرارية ونمو المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر. كما يسعى البحث إلى تقديم مقترحات عملية يمكن أن تسهم في رفع مستوى الوعي الضريبي لدى أصحاب المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر، بما يعزز قدرتهم على الامتثال والتخطيط المالي السليم وتحقيق النمو المستدام.

مشكلة الدراسة:

تُعد الضرائب من أهم مصادر الإيرادات التي تعتمد عليها الدول في تمويل خططها التنموية والخدمية، لذلك سعت دول مجلس التعاون الخليجي إلى وضع الاتفاقيات الموحدة لتطبيق تلك الضرائب مثل الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة التي حررت بتاريخ ٢٧/٢/١٤٣٨ هـ الموافق ٢٧/١١/٢٠١٦ م. وتهدف هذه الاتفاقية إلى وضع إطار موحد لتطبيق ضريبة القيمة المضافة في دول مجلس التعاون الخليجي.

المملكة العربية السعودية هي أحد دول مجلس التعاون الخليجي التي قامت بتنفيذ وتطبيق الضرائب حيث بدء تطبيق ضريبة القيمة المضافة وضريبة السلع الانتقائية في عام ٢٠١٨ ومن قبل ذلك تطبيق ضريبة الدخل وضريبة الاستقطاع في عام ٢٠٠٤، وكما أولت حكومة المملكة العربية السعودية ممثلة في هيئة الزكاة والضريبة الجمارك في السنوات الأخيرة إلى بناء أنظمة ضريبة قوية من خلال اللوائح والأنظمة وسعت إلى نشر الوعي بالإجراءات والتنظيمات الضريبية إلى جميع المكلفين وبالأخص أصحاب المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر.

وتمثل المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر ركيزة أساسية في دعم الاقتصاد وتعزيز الناتج المحلي، إلا أن استدامة هذه المشاريع تواجه تحديات كثيرة منها ضعف الوعي بالإجراءات والتنظيمات الضريبية مما قد يؤدي إلى ارتكاب مخالفات غير مقصودة، أو عزوف بعضهم عن الالتزام الضريبي، ما يثير تساؤلات حول مدى تأثير مستوى وعيهم بهذه الإجراءات والتزامهم الضريبي على استدامة تلك المشاريع.

وانطلاقاً من ذلك، جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على أثر الوعي بالإجراءات والتنظيمات الضريبية على استدامة المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر، من خلال تحليل مستوى الوعي الضريبي لدى أصحاب تلك المشاريع، وبيان مدى انعكاسه على الالتزام النظامي والقدرة على الاستدامة والاستمرار في

السوق، واقتراح بعض التوصيات التي يمكن أن تسهم في استدامة هذه المشاريع من خلال رفع مستوى الوعي والالتزام.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية هذه الدراسة من كونها في تتناول موضوعاً يمس أحد القطاعات التي لها تأثير على الاقتصاد وهي المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر وأن استدامة هذه المشاريع له دور كبير في تحقيق النمو الاقتصادي وتوليد فرص العمل داخل المملكة العربية السعودية.

الأهمية النظرية للدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهمية نظرية من خلال مساهمتها في توضيح العلاقة بين وعي وإدراك أصحاب المشاريع للإجراءات والتنظيمات الضريبية واستدامة مشاريعهم، وخاصة أصحاب المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر الذين لم يخطوا بالاهتمام الكافي في البحوث السابقة مقارنةً بأصحاب المشاريع الكبرى، وهو مجال لا يزال بحاجة إلى مزيد من البحث والتحليل خاصة في منطقة دول الخليج العربي كون أن الأنظمة الضريبية تعتبر ناشئة جديدة. وتأتي هذه الدراسة لإثراء الدراسات الضريبية في بيئة المملكة العربية السعودية حيث تقدم الدراسة نموذجاً تطبيقياً يمكن الاستفادة منه لاحقاً في أبحاث مشابهة.

وتُعد هذه الدراسة ذات أهمية نظرية كونها تتناول أحد الموضوعات الحيوية والمتمثل في العلاقة بين مستوى الوعي الضريبي بالإجراءات التنظيمية والامتثال الضريبي من جهة، واستدامة المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر من جهة أخرى.

الأهمية التطبيقية للدراسة:

في ظل التحول الذي تشهده المملكة العربية السعودية فإن الأهمية التطبيقية هذه الدراسة تكمن في دعمها لجهود الدولة في تحقيق أهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠ من خلال تقديم مؤشرات عملية تسهم في تعزيز

استدامة المشاريع الصغيرة وتقليل المخاطر، وكذلك تمكّن رواد الأعمال من فهم أثر الالتزام بالإجراءات الضريبية على نجاح مشاريعهم واستمرارها في السوق من خلال تحليل ميداني واقتراح بعض التوصيات المبنية على بعض الاحصاءات التي ستسهم ان شاء الله في استدامة المشاريع، وإن شاء الله تكون هذه الدراسة مقدمة ومرجعاً يستفاد منه للتوسع في دراسات لاحقة.

أهداف الدراسة:

يكمّن الهدف الرئيسي للدراسة في التعرف على أثر الوعي بالإجراءات التنظيمية والالتزامات الضريبية على استدامة المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر بالمنطقة الشرقية في المملكة العربية السعودية ويتفرع من هذا الهدف مجموعة من الأهداف الفرعية:

١. التعرف على مستوى وعي أصحاب المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر بالإجراءات والتنظيمات الضريبية.

٢. التعرف على مستوى التزام أصحاب المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر بأداء الالتزامات الضريبية.

٣. دراسة جوانب القصور في المعرفة بالإجراءات والتنظيمات الضريبية على استدامة المشاريع وبقائها في السوق.

٤. تحليل العلاقة بين الوعي بالإجراءات الضريبية ومستوى الالتزام الضريبي لدى أصحاب المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر.

٥. التعرف على تأثير البيئة التنظيمية والضريبية على استقرار واستمرارية المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر.

٦. دراسة العلاقة بين الوعي بالإجراءات والتنظيمات الضريبية وقدرة المشاريع على تجاوز التحديات المالية والتنظيمية.

٧. تحليل دور الوعي بالإجراءات والتنظيمات الضريبية في تحقيق الكفاءة التشغيلية للمشاريع.

٨. تقديم بعض التوصيات للمساهمة في تحسين الوعي بالإجراءات والتنظيمات الضريبية ورفع

مستوى التزام لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر التي تحقيق الاستدامة تلك

المشاريع.

تساؤلات الدراسة:

يوجد تساؤل رئيسي لهذه الدراسة وهو ما أثر الوعي بالإجراءات والتنظيمات الضريبية على استدامة

المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر؟ وينبثق من هذا التساؤل عدة تساؤلات فرعية:

١. ما مستوى وعي أصحاب المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر بالإجراءات والتنظيمات

الضريبية؟

٢. ما مستوى التزام أصحاب المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر بالإجراءات والتنظيمات

الضريبية؟

٣. ما مدى استدامة المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر في ظل البيئة الحالية؟

٤. هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى وعي أصحاب المشاريع الصغيرة والمتناهية

الصغر والالتزام الضريبي وبين استدامة تلك المشاريع؟

فروض الدراسة:

يتبنى هذا البحث فرضية رئيسية للدراسة وهي وجود علاقة ذو دلالة إحصائية لأثر الوعي

بالإجراءات والتنظيمات الضريبية على استدامة المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر وينبثق من هذه الفرضية

عدة فرضيات فرعية:

١. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الوعي بالإجراءات والتنظيمات الضريبية واستدامة المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر.

٢. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الوعي بالإجراءات والتنظيمات الضريبية ومستوى الامتثال الضريبي.

٣. يختلف مستوى استدامة المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر باختلاف مستوى الوعي بالإجراءات والتنظيمات الضريبية.

٤. يؤثر مستوى الوعي بالإجراءات والتنظيمات الضريبية تأثيراً إيجابياً في استدامة المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر.

حدود الدراسة:

- **حدود مكانية:** تقتصر هذه الدراسة على المنطقة الشرقية بالمملكة العربية السعودية، وذلك لكونها من أهم المناطق الاقتصادية التي تضم عدد كبير من المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر.
- **حدود زمانية:** أجريت هذه الدراسة عام ٢٠٢٥.
- **مجتمع البحث:** يشمل مجتمع الدراسة أصحاب ومديرو المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر.
- **عينة الدراسة:** تمت الدراسة على عينة عشوائية من أصحاب ومديري المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر.

الفصل الثاني

الدراسات السابقة والإطار النظري

الدراسات السابقة:

الدراسات المحلية:

دراسة (الهذالي، ٢٠٢٤)، تأثير الوعي الريادي على المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ضوء متطلبات برنامج التحول الوطني.

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر الوعي الريادي على المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ضوء متطلبات برنامج التحول الوطني. اعتمدت الباحثة في هذه الدراسة على المنهج الوصفي المسحي واستخدمت استبانة لجمع البيانات من عينة مجتمع الدراسة الذي يمثل كافة أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية وقد تم أخذ عين عشوائية قصدية من أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة في منطقة مكة المكرمة وكان عددهم ٥٠ ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ارتفاع مستوى الوعي الريادي في المشاريع الصغيرة والمتوسطة والذي ساهم في استدامة هذه المشاريع وأسهمها في رفع الاقتصاد المحلي وأن توجه المملكة نحو ريادة الأعمال أسهم في زيادة الناتج المحلي ورفع الاقتصاد بضرورة ريادة الأعمال في ظل التطورات الحاصلة في العالم.

دراسة (ارشيد، ٢٠٢٠). أثر إدراك المكلفين لمحددات تطبيق ضريبة القيمة المضافة على الوعي الضريبي في المملكة العربية السعودية: دراسة على منطقة تبوك

هدفت الدراسة إلى الوقوف على أثر إدراك المكلفين بمحددات تطبيق ضريبة القيمة المضافة على الوعي الضريبي في المملكة والتي شُرع في تطبيقها منذ بداية ٢٠١٨، استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وفي ضوء مراجعة أدبيات الدراسات ذات العلاقة ونظام ضريبة القيمة المضافة واللائحة التنفيذية لضريبة القيمة المضافة، تم تصميم استبانة لمحددات ضريبة القيمة المضافة، وجرى توزيعها على عينة مكونة من (٦٢) مكلفاً من مكلفي ضريبة القيمة المضافة في منطقة تبوك، وبعد تحليل النتائج خلصت الدراسة إلى أن التطبيق الضريبي لضريبة القيمة المضافة يتأثر بمجموعة من المحددات (معدل الضريبة،

حد التسجيل الإلزامي، الغرامات، التسديد، الأساس المحاسبي، طريقة التحاسب، الرقابة الذاتية للضريبة، الشكل التنظيمي لإدارة الضريبة، التعليم والتدريب، والتسجيل الاختياري)، كما أظهرت الدراسة وجود أثر ذو دلالة إحصائية لإدراك المكلفين للمحددات التشريعية (معدل الضريبة، حد التسجيل الإلزامي، الغرامات، التسديد) والمحددات الفنية (الأساس المحاسبي، طريقة التحاسب، الرقابة الذاتية للضريبة) على الوعي الضريبي، وفي ضوء نتائج الدراسة يوصي الباحث بزيادة الاهتمام بجوانب المعرفة الضريبية وتوسيع أدواتها في مختلف مراحل التعليم المدرسي وزيادة التوسع في نشر الثقافة والمعرفة الضريبية في المراحل الجامعية لزيادة الوعي الضريبي.

الدراسات العربية:

دراسة (حسن، ٢٠٢٠)، أثر الذكاء التنظيمي في استدامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة: دراسة ميدانية في المشروعات المسجلة في غرفتي تجارة دمشق وريفها.

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تطبيق الذكاء التنظيمي والوقوف على الأثر الذي يمكن أن يلعبه في استدامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في غرفتي إيجار دمشق وريفها، وكان مجتمع الدراسة يشمل الشركات الصغيرة والمتوسطة المسجلة في غرفتي تجارة دمشق وريفها والتي تمارس نشاطاً تجارياً أو صناعياً وتم الدراسة على عينة مكونة من ١٠٠ استبانة صالحة للتحليل. واستخدمت الباحثة المنهج الوصف التحليلي وخلصت هذه الدراسة نتيجة مهمة بأنه يوجد علاقة طردية بين الذكاء التنظيمي واستدامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي وكذلك على الصعيد البيئي.

دراسة (العمرى، سامر فندي أحمد ومقداوي، يونس عبد العزيز، ٢٠٢١)، أثر استراتيجيات الريادة في تحقيق الاستدامة للمشاريع الصغيرة في مدينة إربد.

تهدف هذه الدراسة إلى تهدف الدراسة إلى قياس أثر استراتيجية ريادة الأعمال في تحقيق استدامة المشاريع الصغيرة في مدينة إربد ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وتم استخدام

استبانة مكونة من ٢٦ فقرة وتم التحقق من صدقها وثباتها وتم توزيعها على عينة الدراسة ٣٠٠ مشروع وتم تحليل البيانات باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر د إحصائية الأبعاد إحصائية لأبعاد الإبداع والابتكار القيادي والفردية الريادية على تحقيق الاستدامة والبقاء، واوصت الدراسة بعدد من التوصيات أهم زيادة فعالية أصحاب المشاريع الصغيرة من خلال برامج تدريبية لتطبيق استراتيجيات رياده الأعمال لتحسين أدائهم في إدارة المشاريع بفعالية وكفاءتهم لضمان استدامة مشاريعهم ونموها بشكل سليم في ظل التحديات التي يواجهونها من وقت لآخر.

دراسة (شاكر وعطية، ٢٠١٩)، أثر الوعي الضريبي في زيادة العوائد الضريبية: دراسة تحليلية في الهيئة العامة للضرائب فرع الديوانية.

تهدف هذه الدراسة بشكل رئيسي إلى توضيح الدور الفاعل والمهم الذي يمكن أن تلعبه المؤسسات بشتى أشكالها في نشر الوعي الضريبي بين دافعي الضرائب وتؤكد على أن هذا دور يؤدي إلى أثر واضح في تقليل التهرب الضريبي وزيادة الإيرادات الضريبية وذلك من خلال إدراك أهمية المساهمة في الأعباء العامة لدفع الالتزامات تجاه الدولة واعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي وقد تضمنت عينة البحث ٥١ استجابة تم الحصول على البيانات التي تم جمعها عن طريق استمارات الاستبيان، وتم تحويل هذه البيانات الكمية لبيانات إحصائية قابلة القياس وجاءت أبرز النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة أن الوعي الضريبي هو أحد العوامل الرئيسية والمؤثرة في الإيرادات الضريبية وأن هناك علاقة طردية مباشرة بين مستوى الوعي الضريبي والإيرادات الضريبية فكلما ارتفع الوعي الضريبي قلت فرص التهرب الضريبي مما يؤدي بدوره إلى زيادة الإيرادات الضريبية، أما بالنسبة لدور المؤسسات فإن المؤسسات بجميع أشكالها دور حاسم في نشر الثقافة الضريبية بين أفراد المجتمع. وأبرز التوصيات التي خرجت بها هذه الدراسة من الضروري قيام الدولة بنشر الثقافة الضريبية بين أفراد المجتمع من خلال مؤسساتها والتأكيد على أهمية

التعليم في نشر الوعي الضريبي وذلك من خلال تضمين دروس تبين أهمية الضريبة في المدارس والمعاهد والكلليات.

الدراسات الأجنبية:

دراسة (Ojeka & Ojochogwu, 2012)

Factors That Affect Tax Compliance among Small and Medium Enterprises (SMEs) in North Central Nigeria.

تهدف هذه الدراسة على معرفة العوامل التي تؤثر على مدى الامتثال الضريبي الذي يؤثر بشكل مباشر على استدامة الشركات الصغيرة والمتوسطة في زاريا شمال وسط نيجيريا، وقد كانت الدراسة على عينة من ١٥٠ من المنشآت الصغيرة والمتوسطة وهذا عدد الاستبانة الموزعة ١٥٠ ولكن المسترجعة ١٠٧، وقد وُجد أن أهم العوامل التي تُسبب عدم الامتثال هي معدلات الضرائب المرتفعة وإجراءات التقديم المُعقدة. وهناك عوامل أخرى مثل الضرائب المُتعددة ونقص الوعي السليم على الامتثال الضريبي بين الشركات الصغيرة والمتوسطة التي شملها الاستطلاع بدرجة أقل. كما أوصت الدراسة بفرض نسبة مئوية أقل من الضرائب على الشركات الصغيرة والمتوسطة للسماح بأموال كافية لتطوير الأعمال وتحسين فرص البقاء في سوق التنافسية. وترى الدراسة أنه يجب على الحكومة أيضًا النظر في زيادة الحوافز الضريبية مثل الإعفاءات الضريبية لأنها تُشجع على الامتثال الطوعي، بل ستجذب أيضًا المستثمرين الذين يُحتمل أن يكونوا دافعي ضرائب قابلين للاستمرار في المستقبل.

دراسة (Albab & Suwardi, 2021)

The Effect of Tax Knowledge on Voluntary Tax Compliance with Trust as a Mediating Variable: A Study on Micro, Small, and Medium Enterprises (MSMEs).

تبحث هذه الدراسة في دور المعرفة الضريبية في امتثال المتطوعين والثقة كمتغير. قامت هذه الدراسة باستخدام طريقة المسح باستخدام الاستبيان، واستخدمت هذه الدراسة عينة من ١٠٨ رواد أعمال ينتمون إلى مؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في منطقة يوجياكارتا. واستخلصت نتائج الاستبيان أن الامتثال الضريبي والثقة يتأثران بالمعرفة الضريبية. وظهرت النتائج أن المعرفة الضريبية تزيد الثقة، وأن الثقة تتوسط جزئياً في تأثير المعرفة على الضرائب الطوعية. ولذلك خرجت نتائج هذه الدراسة إلى أهمية معرفة وثقة دافعي الضرائب لتحسين الامتثال الضريبي الطوعي.

دراسة (Nelson, et al., 2025)

Effects of Tax Policy on the Growth of Small and Medium Enterprises (SMEs): A Case Study of SMEs in Wakiso District.

هذه الدراسة هدفت إلى فحص تأثير سياسات الضرائب على الأداء المالي ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مقاطعة وإكيسو باوغندا، وتناولت هذه الدراسة تأثير معدلات الضرائب على الأداء والنمو للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع التركيز على تحديد التحديات واقتراح حلول لتعزيز فعالية سياسات الضرائب باستخدام تحليل الانحدار المتعدد. وجدت الدراسة إن الامتثال الضريبي له تأثير سلبي معنوي على الأداء المالي، في حين أظهر أن تعقيد النظام الضريبي له علاقة إيجابية مع نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة كما أنه لم يبدو أنه له تأثير كبير على الأداء المالي أو النمو. وأشارت النتائج إلى أن التحليل أن الامتثال الضريبي هو المتغير الأكثر أهمية في توقع الأداء المالي، مما يبرز العبء الذي تواجهه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الالتزام باللوائح الضريبية . وعلى النقيض من ذلك أثر تعقيد النظام الضريبي إيجابياً على النمو مما يقترح أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد تتكلف مع العمليات الرسمية مع امتثالها للنظام الضريبي وتقسّم هذه النتائج في التأكيد على الحاجة على نهج متوازن للسياسة الضريبية يهدف إلى تشجيع الامتثال مع تخفيف الأعباء المرتبطة به على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وتوصي الدراسة بتبسيط عملية الامتثال الضريبي وتقديم حوافز ضريبية وتحسين الوصول إلى تعليم واستشارات

ضريبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى ذلك يجب على صانعي القرار التركيز على تعزيز الوصول إلى الائتمان والتمويل لدعم نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة والتأكد من توافق السياسات الضريبية مع قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بيئة ضريبية أكثر دعماً وملائمة للأعمال حتى تتمكن الشركات الصغيرة والمتوسطة من النمو مما يؤدي إلى مساهمات اقتصادية أقوى.

الإطار النظري:

يعتبر قطاع المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر هو أحد أعمدة الاقتصاد في الدول وخصوصاً في الدول النامية، لذلك تسعى الحكومات في هذه الدول إلى دعم هذا القطاع وتهيئة الأمور لاستدامته. إلا أنه توجد فجوة معرفية بين ما تفرضه الحكومات من إجراءات وتنظيمات وبين الوعي الفعلي لهذا القطاع، ومن الإجراءات والتنظيمات التي يتطلب معرفتها في هذه العصر المعرفة بالإجراءات والتنظيمات الضريبية وما له من تأثير على الامتثال الضريبي وبالتالي على استدامة المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر، وذلك لكون الضريبة لم تطبق في الدول العربية والخليجية بشكل واسع إلا في السنوات المتأخرة. وسنتناول في هذا الفصل ثلاثة محاور رئيسية سنتناول متغيري الدراسة الوعي بالإجراءات والتنظيمات الضريبية، واستدامة المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر، كما سوف نتناول الامتثال الضريبي وذلك لارتباطه الوثيق بمتغيري الدراسة.

المحور الأول: الوعي بالإجراءات والتنظيمات الضريبية

تعريف الوعي بالإجراءات والتنظيمات الضريبية:

هو حصيلة ما لدى الإنسان من أفكار ومفاهيم حول الضريبة، وما يرافق ذلك من إدراك لحقوقه وواجباته الضريبية. (طعمة، ٢٠٢٥). وعُرف الوعي الضريبي أيضاً بأنه فهم وإدراك الأفراد لدور وأهمية الضرائب وهو يعكس تحولاً في الفكر من مجرد عملية تحصيل مجرد إلى فكرة جديدة مفادها أن الالتزام

الضريبي هو خيار حر يمكن الأفراد ممارسته حيث ينظر إلى الضرائب في النهاية على أنه واجب وطني يعود بالنفع على الجميع. (شاكر وعطية، ٢٠١٩)

وتعرف الإجراءات والتنظيمات الضريبية بأنها تلك الإجراءات والتنظيمات التي تفرضها الجهات الضريبية في الحكومة لتحقيق المستهدفات التي من أجلها فرضت الضريبة. ويعد الوعي بهذه الإجراءات والتنظيمات الضريبية أحد أهم المرتكزات التي تقوم عليها فعالية النظام الضريبي في دعم الاقتصاد الوطني لأي دولة، ويتمثل هذا الوعي بمعرفة المكلفين بواجباتهم وحقوقهم الضريبية، ويسهم هذا الوعي في بناء علاقة أكثر شفافية بين المكلفين وبين الجهات الضريبية. ومع اعتماد أغلب الحكومات لدول العالم على الأنظمة الضريبية في كون الضريبة أحد أهم مصادر الإيرادات العامة وداعم رئيسي من دعائم الاستدامة المالية.

أهمية الوعي بالإجراءات والتنظيمات الضريبية

الوعي بالإجراءات والتنظيمات الضريبية عنصر أساس في اكتمال المنظومة الضريبية الفعالة ولدعم جهود الحكومات في تنمية المشاريع داخل الدولة، وتكمن أهمية الوعي بالإجراءات والتنظيمات الضريبية في مجموعة من النقاط من أبرزها:

١. زيادة الإيرادات الضريبية: يعد الوعي الضريبي عاملاً رئيسياً ومؤثراً في زيادة الإيرادات الضريبية للدولة. فكلما ارتفع مستوى الوعي الضريبي لدى الأفراد والمؤسسات، قل التهرب الضريبي، مما ينعكس إيجابياً على حصيلة الدولة. (شاكر وعطية، ٢٠١٩)

٢. دعم استدامة المشاريع: يعد الوعي بالإجراءات والتنظيمات الضريبية محمداً أساسياً لاستدامة الصغيرة والمتناهية الصغر، حيث يؤثر بشكل مباشر على امتثالها وقدرتها التنافسية. وكما أن المعرفة الضريبية لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي المستدام لهذه المشاريع. (Appah & Duoduo, 2023)

٣. تجنب العقوبات والغرامات: الوعي بالإجراءات والتنظيمات الضريبية يمكن أن يحمي مشاريع من العقوبات والغرامات التي قد تتجم عدم الامتثال مما يعزز استقرارها المالي.

(Abubakar *et al.*, 2024)

٤. بناء الثقة والشفافية: الوعي المرتفع بالإجراءات والضريبية عامل حاسم في بناء الثقة بين دافعي الضرائب والإدارة الضريبية، مما يعزز من الشفافية ويقلل من حالات التهرب الضريبي.

(Thaha *et al.*, 2023)

٥. تقليل التهرب الضريبي: يساهم الوعي بالإجراءات الضريبية في تقليل ظاهرة التهرب الضريبي بشكل فعال. فعندما يدرك المكلفون أهمية الضرائب ودورها في التنمية، يميلون إلى الالتزام الطوعي بواجباتهم الضريبية. (شاكر وعطية، ٢٠١٩)

٦. غرس ثقافة الواجب الوطني: يساعد الوعي الضريبي في تحويل نظرة الأفراد إلى الضرائب من مجرد عبء مالي إلى واجب وطني ومساهمة ضرورية في الأعباء العامة للدولة تعود بالنفع على المجتمع ككل. (شاكر وعطية، ٢٠١٩)

ضعف الوعي بالإجراءات والتنظيمات الضريبية:

تنشأ عوامل الضعف بالإجراءات والتنظيمات الضريبية من عدة أمور من أهمها:

١. تعقيد القوانين الضريبية: قد تكون إصلاحات القوانين الضريبية تجعل النظام أكثر تعقيداً مما يؤثر على قدرة المشاريع والمواطنين وخاصة المشاريع الصغيرة منها على فهمها وتفسيرها والامتثال لها.

(Aondo, 2020)

٢. نقص معرفة والتعليم الضريبي: عدم وجود ثقافة ضريبية منتشرة وبرامج تعليمية كافية حول أهمية الضرائب وإجراءاتها يمكن أن يكون عاملاً رئيسياً في ضعف الوعي. (شاكر وعطية، ٢٠١٩)

٣. تصور عدم عدالة النظام الضريبي: قد يؤدي اعتقاد بعض دافعي الضرائب بأن النظام غير عادل، أو أن الخدمات الحكومية المقدمة لا تتناسب مع الضرائب المدفوعة إلى تقليل رغبتهم في الامتثال. (Aondo, 2020)

٤. كثرة التفاصيل وصعوبة الإجراءات: كثرة المتطلبات والتفاصيل في قواعد الضرائب خصوصاً الجوانب المحسوبة من قرارات الامتثال الضريبي يمكن أن تجعل الإجراءات صعبة ومعقدة خصوصاً للمنشآت الصغيرة. (Aondo, 2020)

٥. غياب الثقة المتبادلة بين أفراد بين الأفراد والسلطات المالية: يمكن أن يؤدي تدني مستوى الثقة إلى صراع بدلاً من التعاون مما يؤثر على الامتثال والوعي. (شاكر وعطية، ٢٠١٩)

المحور الثاني: الامتثال الضريبي

تعريف الامتثال الضريبي:

يعرف الامتثال الضريبي بأنه التزام المكلفين بالقوانين واللوائح الضريبية، والذي يشمل الاقرارات الضريبية بدقة وفي المواعيد المحددة، ودفع المستحقات الضريبية المستحقة. (Putri et al., 2024) ويمكن تعريفه بأنه التزام المكلفين - سواء كانوا أفراداً أو مؤسسات أو شركات - بجميع الالتزامات الضريبية داخل الدولة، ويتضمن هذا الامتثال مجموعة من الأبعاد:

١. التسجيل في الضريبة: يقصد به التسجيل في الوقت المناسب والحصول على الرقم الضريبي الخاص.

٢. تقديم الاقرارات: تعني يجب تقديم الاقرارات الضريبية بشفافية وبما يعكس الواقع المالي خلال الفترات الزمنية المحددة تقادياً للغرامات الناتجة من عدم الالتزام بذلك.

٣. سداد الالتزامات الضريبية: وتعني سداد الالتزامات الضريبية في الوقت المحدد تقادياً للغرامات الناتجة من عدم الالتزام بذلك.

٤. الاحتفاظ بالفواتير والمستندات: تعني أنه يجب الاحتفاظ بالفواتير الضريبية والمستندات الداعمة مثل العقود وغيرها بمدة محددة لأن بعض الاقرارات الضريبية قد تكون جزءاً من حالة فحص أو تدقيق.

٥. التعاون مع هيئة الزكاة والضريبة والجمارك: من خلال عمليات التدقيق والمراجعة.

عوامل الامتثال الضريبي:

يمكن أن يرجى الامتثال الضريبي لعدة عوامل أهمها الوعي الضريبي حيث أن فهم فلسفة فرض الضرائب له أكثر كبير في تحفيز المكلفين في الامتثال الطوعي، وهذا الوعي سينعكس على الامتثال إما بالتعلم وحضور الدورات أو عن طريق الاستعانة بخبرات المستشارين الضريبيين، ومن العوامل أيضاً الحرص على استدامة المشروع من خلال الوفاء بالالتزامات الضريبية والبعد عن المخالفات والعقوبات الناتجة من عند الالتزام، ومن متابعة التحديثات على الأنظمة واللوائح الضريبية.

المحور الثالث: استدامة المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر

ماهي المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر

يمكن تعريف هذه الفئة من المشاريع وفقاً لما ورد في المادة السابعة من اللائحة التنفيذية لنظام الشركات الصادرة عن وزارة التجارة يطلق على المؤسسة أو الشركة بالصغيرة والمتناهية الصغر في حال تحقق اثنين من الآتي:

١. ألا يتجاوز مجموع الإيرادات السنوية مبلغ ١٠ ملايين ريال سعودي.

٢. ألا يتجاوز مجموع الأصول مبلغ ١٠ ملايين ريال سعودي.

٣. ألا يتجاوز عدد الموظفين بها ٤٩ موظفاً.

تعريف استدامة المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر:

استدامة المشروع الصغيرة والمتناهية الصغر: هي قدرة تلك المشاريع على الاستمرار والنمو في بيئة الأعمال التنافسية مع تحقيق التوازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. (Appah & Duoduo, 2023). ويمكن تعريفها بأنها قدرة المشروع على استمرار النشاط والبقاء في السوق ومواجهة التحديات من خلال تغطية جميع التكاليف وامتلاكه الأنظمة المالية والإدارية التي تساعده على ذلك.

التحديات التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر:

تعد استدامة المشاريع الصغيرة أو متناهية الصغر غالباً ما يتأثر بما مدى إدراكها التزامها بالإجراءات والتنظيمات الضريبية من أبرز التحديات التي تواجه أصحاب هذه المشاريع هي صعوبة فهم وتطبيق الالتزامات الضريبية بسبب عدم الإلمام الكافي بالأحكام ولا اللوائح الضريبية يؤدي ذلك في بعض الأحيان إلى ارتفاع تكاليف الامتثال مثل اللجوء إلى المختصين، كما أن مستوى تعقيد الإجراءات والتنظيمات الضريبية وافتقار هذه المشاريع إلى الموارد المالية والبشرية اللازمة للتعامل مع هذه التعقيدات قد يؤدي إلى عدم الامتثال الضريبي تلك المشاريع وفرض غرامات وعقوبات مالية. وهذا يعتبر تحدياً كبيراً يؤثر بشكل محوري على قدرة هذه المشاريع على النمو والبقاء.

العلاقة بين الوعي الإجراءات والتنظيمات الضريبية واستدامة المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر:

تعد العلاقة بين الوعي الضريبي واستدامة المشاريع علاقة معقدة ومتعددة الأوجه، حيث يؤثر الفهم الجيد للالتزامات الضريبية بشكل مباشر على الامتثال، ويساهم الامتثال بدوره في تعزيز الصحة المالية والقدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر. (Mansur et al., 2021). فالوعي بالضرائب يمكن أن يؤدي إلى الامتثال الضريبي مما يقلل من تكاليف الامتثال ويعزز النمو الاقتصادي المستدام لهذه المشاريع. (Appah & Duoduo, 2023).

ويبرز هذا الارتباط بين كون المعرفة الإجرائية والقانونية للضرائب تعد عنصر أساسي من مكونات المعرفة الضريبية التي تحقق استدامة المشاريع التجارية. (Mangoting *et al.*, 2024)

الوعي بالإجراءات والتنظيمات يمكن أن يحمي المشاريع من العقوبات والغرامات التي قد تنجم عن عدم الامتثال مما يعزز استقرارها المالي. (Abubakar *et al.*, 2024)

وأخيراً، يشير البعض إلى أن التوعية تسهم في تعزيز الأداء المالي للمنشأ عبر تحسين كفاءة اتخاذ القرارات وإتاحة الاستفادة المثلى من الإعفاءات والمحفزات الضريبية المتاحة. (Mangoting *et al.*, 2024)

الفصل الثالث

منهجية الدراسة

تمهيد:

يتناول هذا الفصل إيضاحاً لمنهج الدراسة المتبع، وكذلك تحديد مجتمع وعينة الدراسة، ووصف خصائص أفراد عينة الدراسة، ثم عرضاً لكيفية بناء أداة الدراسة والتأكد من صدق وثبات أداة الدراسة (الاستبانة)، وأساليب المعالجة الإحصائية التي استخدمت في تحليل البيانات الإحصائية.

منهج الدراسة:

استخدمت الدراسة في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي، الذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في المستوى الواقع، ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً، ويجمع المعلومات والبيانات عنها، ويقوم بتصنيفها وتنظيمها والتعبير عنها كمياً وكيفياً؛ بحيث يؤدي ذلك إلى الوصول إلى فهم لعلاقات هذه الظاهرة مع غيرها من الظواهر، ويؤدي أيضاً إلى استنتاجات تساهم في فهم المستوى وتطويره (عبيدات، وآخرون، ٢٠١٣).

مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع أصحاب المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر بالمنطقة الشرقية، وحيث لا توجد إحصائيات دقيقة لعددهم ولكن يمكن تقديرهم بأنهم أقل من ١٤٠ ألف تقريباً، حيث كشفت إحصائية الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة منشآت أن عدد المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المنطقة الشرقية في نهاية العام ٢٠٢٣ يبلغ ١٤٠١٣٢.

عينة الدراسة:

عينة عشوائية بسيطة من أصحاب المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر بالمنطقة الشرقية، حيث حصل الباحث على (١٦٥) استجابة، تم استبعاد (٧) استجاباتهم كونهم من مناطق أخرى بخلاف المنطقة الشرقية، وتم استبعاد (٤) استجابات كون الإيرادات السنوية لهم (١٠) مليون وأكثر، ليكون العدد النهائي لعينة الدراسة (١٥٤) من أصحاب المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر بالمنطقة الشرقية.

خصائص أفراد الدراسة:

يتصف أفراد الدراسة بعدد من الخصائص تتمثل في: النوع، العمر، المستوى التعليمي، عدد العاملين في المشروع، مناطق عمل المشروع، وذلك كما يتضح من خلال الجداول التالية:

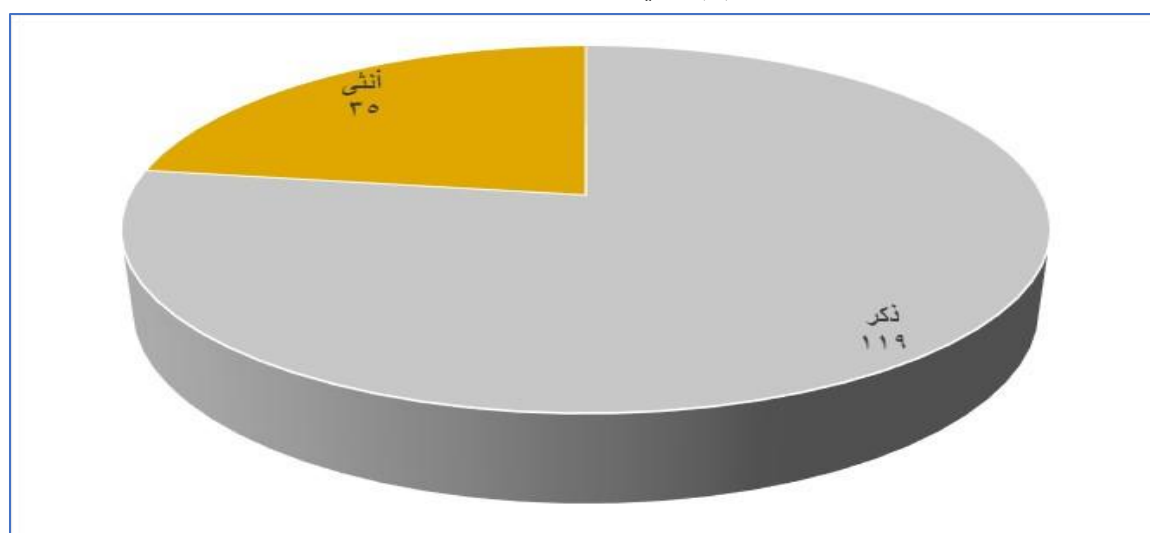
١- النوع:

جدول (١) توزيع عينة الدراسة وفقاً للنوع

النسبة المئوية	التكرارات	النوع
٧٧.٣	١١٩	ذكر
٢٢.٧	٣٥	أنثى
١٠٠.٠	١٥٤	الإجمالي

يوضح الجدول (١) توزيع عينة الدراسة وفقاً للنوع، حيث أن هناك (١١٩) فرد بنسبة (٧٧.٣٪) من الذكور، في حين أن هناك (٣٥) فرد بنسبة (٢٢.٧٪) من الإناث.

شكل (١) توزيع عينة الدراسة وفقاً للنوع



٢- العمر

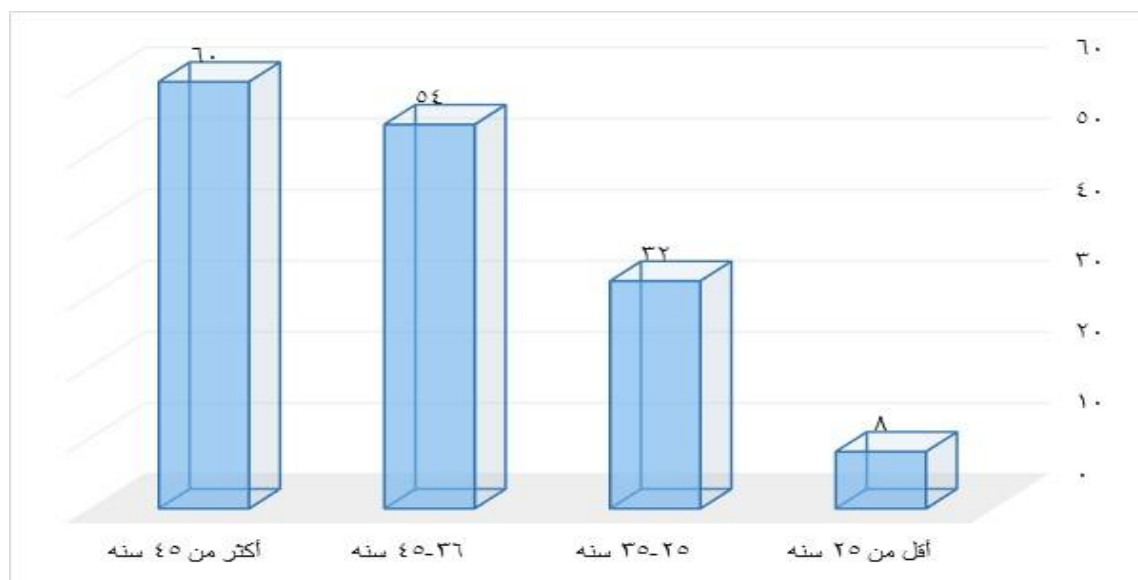
جدول (٢) توزيع عينة الدراسة وفقاً للعمر

النسبة المئوية	التكرارات	العمر
٥.٢	٨	أقل من ٢٥ سنة
٢٠.٨	٣٢	٢٥-٣٥ سنة
٣٥.١	٥٤	٣٦-٤٥ سنة
٣٩.٠	٦٠	أكثر من ٤٥ سنة
١٠٠.٠	١٥٤	الإجمالي

يُظهر الجدول توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر، حيث أن أعلى نسبة من المشاركين تنتمي إلى الفئة العمرية "أكثر من ٤٥ سنة"، حيث بلغ عددهم (٦٠) بنسبة (٣٩.٠٪)، تليها الفئة العمرية "٣٦-٤٥ سنة".

٤٥ سنة" بعدد (٥٤) مشاركًا بنسبة (٣٥.١٪). فيما تمثل الفئة العمرية "٢٥-٣٥ سنة" نسبة (٢٠.٨٪) بعدد (٣٢) فردًا، أما الفئة الأصغر عمرًا "أقل من ٢٥ سنة" فقد جاءت بأدنى نسبة، حيث شكلت فقط (٥.٢٪) أي (٨) أفراد من إجمالي العينة.

شكل (٢) توزيع عينة الدراسة وفقاً للعمر



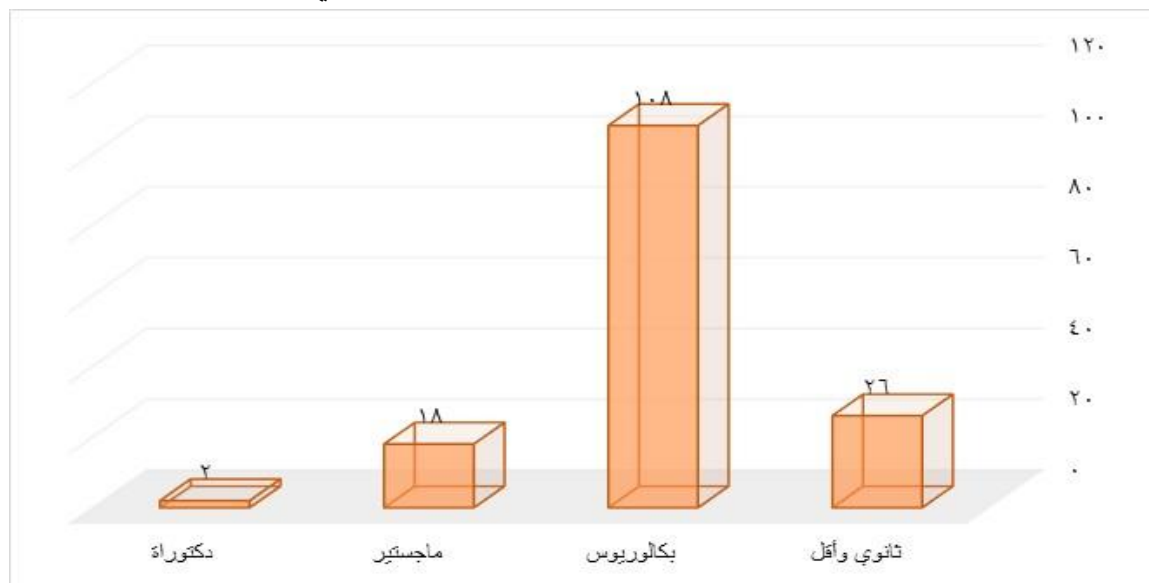
٣- المستوى التعليمي

جدول (٣) توزيع عينة الدراسة وفقاً للمستوى التعليمي

النسبة المئوية	التكرارات	المستوى التعليمي
١٦.٩	٢٦	ثانوي وأقل
٧٠.١	١٠٨	بكالوريوس
١١.٧	١٨	ماجستير
١.٣	٢	دكتوراه
١٠٠.٠	١٥٤	الإجمالي

يتضح من خلال الجدول (٣) هيمنة الشهادة الجامعية (البكالوريوس) كأعلى مؤهل علمي بين أفراد العينة، حيث يمتلك ١٠٨ أفراد (٧٠.١٪) شهادة البكالوريوس، في حين أن هناك (٢٦) فرد بنسبة (١٦.٩٪) مؤهلهم العلمي ثانوي وأقل، كما أن هناك (١٨) فرد بنسبة (١١.٧٪) مؤهلهم العلمي ماجستير، وهناك (٢) من أفراد عينة الدراسة بنسبة (١.٣٪) مؤهلهم العلمي دكتوراه.

شكل (٣) توزيع عينة الدراسة وفقاً للمستوى التعليمي



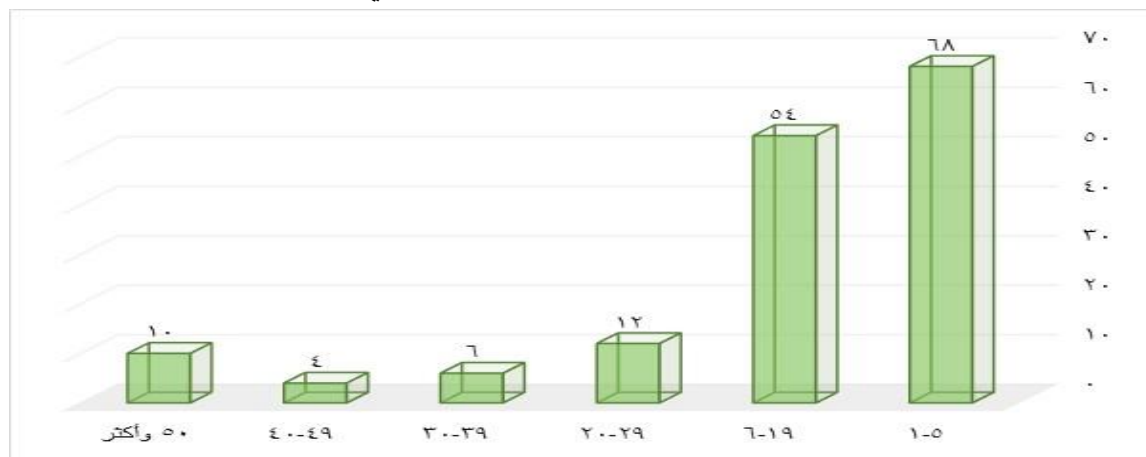
٤- عدد العاملين في المشروع

جدول (٤) توزيع عينة الدراسة وفقاً لعدد العاملين في المشروع

عدد العاملين في المشروع	الترددات	النسبة المئوية
١-٥	٦٨	٤٤.٢
٦-١٩	٥٤	٣٥.١
٢٠-٢٩	١٢	٧.٨
٣٠-٣٩	٦	٣.٩
٤٠-٤٩	٤	٢.٦
٥٠ وأكثر	١٠	٦.٥
الإجمالي	١٥٤	١٠٠.٠

يتضح من خلال الجدول (٤) هيمنة فئة الخبرة العملية من ١ إلى ٥ سنوات كأكثر الفئات تمثيلاً بين أفراد العينة، حيث يمتلك (٦٨) فرداً بنسبة (٤٤.٢٪) هذه المدة من الخبرة، في حين أن هناك (٥٤) فرداً بنسبة (٣٥.١٪) لديهم خبرة من ٦ إلى ١٩ سنة، كما أن هناك (١٢) فرداً بنسبة (٧.٨٪) لديهم خبرة من ٢٠ إلى ٢٩ سنة، و (٦) أفراد بنسبة (٣.٩٪) لديهم خبرة من ٣٠ إلى ٣٩ سنة، و ٤ أفراد بنسبة (٢.٦٪) لديهم خبرة من ٤٠ إلى ٤٩ سنة، وهناك (١٠) أفراد بنسبة (٦.٥٪) لديهم خبرة ٥٠ سنة فأكثر.

شكل (٤) توزيع عينة الدراسة وفقاً لعدد العاملين في المشروع



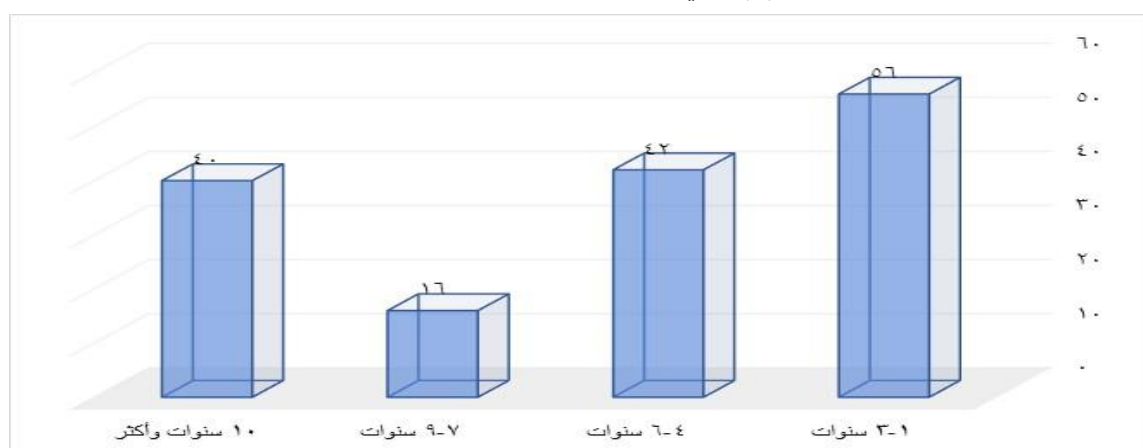
٥- عمر المشروع

جدول (٥) توزيع عينة الدراسة وفقاً لعمر المشروع

عمر المشروع	التكرارات	النسبة المئوية
١-٣ سنوات	٥٦	٣٦.٤
٤-٦ سنوات	٤٢	٢٧.٣
٧-٩ سنوات	١٦	١٠.٤
١٠ سنوات وأكثر	٤٠	٢٦.٠
الإجمالي	١٥٤	١٠٠.٠

يتضح من خلال الجدول (٥) هيمنة فئة الخبرة العملية من ١ إلى ٣ سنوات كأكثر الفئات تمثيلاً بين أفراد العينة، حيث يمتلك (٥٦) فرداً بنسبة (٣٦.٤٪) هذه المدة من الخبرة، في حين أن هناك (٤٢) فرداً بنسبة (٢٧.٣٪) لديهم خبرة من ٤ إلى ٦ سنوات، كما أن هناك (١٦) فرداً بنسبة (١٠.٤٪) لديهم خبرة من ٧ إلى ٩ سنوات، وهناك (٤٠) فرداً بنسبة (٢٦.٠٪) لديهم خبرة ١٠ سنوات فأكثر.

شكل (٥) توزيع عينة الدراسة وفقاً لعمر المشروع



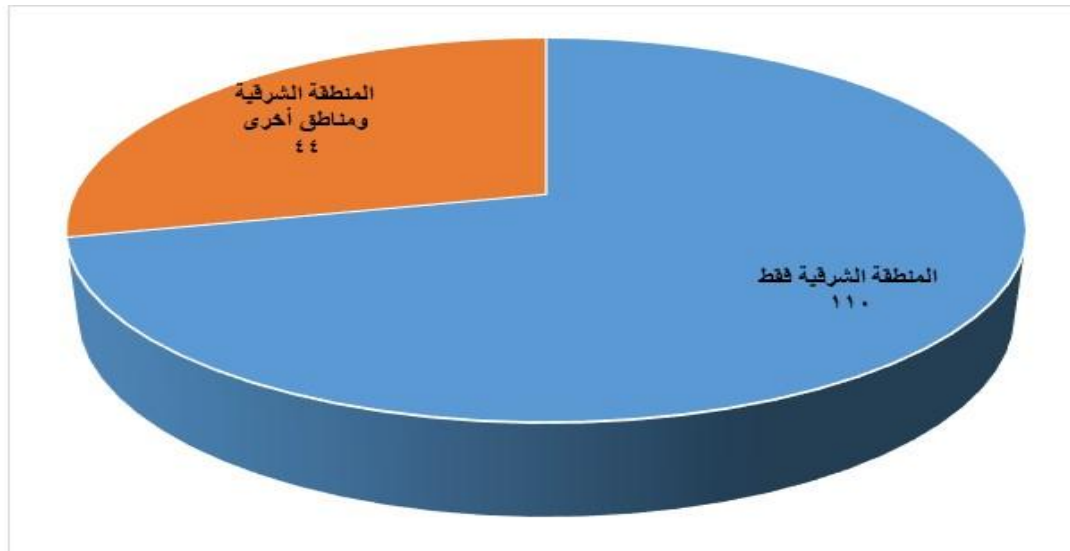
٦- مناطق عمل المشروع

جدول (٦) توزيع عينة الدراسة وفقاً لمناطق عمل المشروع

النسبة المئوية	التكرارات	مناطق عمل المشروع
٧١.٤	١١٠	المنطقة الشرقية فقط
٢٨.٦	٤٤	المنطقة الشرقية ومناطق أخرى
١٠٠.٠	١٥٤	الإجمالي

يتضح من خلال الجدول (٦) هيمنة فئة المنطقة الشرقية فقط كأكثر الفئات تمثيلاً بين أفراد العينة، حيث يمتلك (١١٠) فرد بنسبة (٧١.٤٪) مشروعات تقع في المنطقة الشرقية فقط، في حين أن هناك (٤٤) فرداً بنسبة (٢٨.٦٪) لديهم مشروعات في المنطقة الشرقية إضافةً إلى مناطق أخرى داخل المملكة.

شكل (٦) توزيع عينة الدراسة وفقاً لمناطق عمل المشروع



أداة الدراسة:

بناءً على طبيعة البيانات، وعلى المنهج المتبع في الدراسة، وجد الباحث أن الأداة الأكثر ملاءمة لتحقيق أهداف هذه الدراسة هي "الاستبانة"، ويعرف عبيدات وآخرون (٢٠١٢، ص ١٠٦) الاستبيان أو ما يعرف بالاستقصاء على أنه "أداة ملائمة للحصول على معلومات وبيانات وحقائق مرتبطة بواقع معين ويقدم على شكل عدد من الأسئلة يطلب الإجابة عنها من عدد من الأفراد المعنيين بموضوع الاستبيان"، وقد تكونت الاستبانة في صورتها النهائية من قسمين، وذلك على النحو التالي:

- **القسم الأول:** البيانات الديمغرافية الخاصة بأفراد عينة الدراسة وتتمثل في: النوع الاجتماعي، الفئة

العمرية، المستوى التعليمي، عدد العاملين في المشروع، عمر المشروع، مناطق عمل المشروع.

- **القسم الثاني:** وهو يتكون من (٢٢) عبارة، موزعة على ثلاثة محاور يُعبّروا في مضمونهم عن تساؤلات الدراسة، وهي على النحو التالي:

- **المحور الأول:** يتناول الوعي بالإجراءات والتنظيمات الضريبية، ويتكون من (٩) عبارات.
- **المحور الثاني:** يتناول الالتزام/ الامتثال الضريبي، ويتكون من (٥) عبارات.
- **المحور الثالث:** يتناول استدامة المشروع، ويتكون من (٨) عبارات.

وطلب الباحث من أفراد الدراسة الإجابة عن كل عبارة من خلال اختيار أحد الخيارات التالية: لا أوافق بشدة، لا أوافق، محايد، أوافق، أوافق بشدة، ولتحديد طول خلايا المقياس الخماسي (الحدود الدنيا والعليا) المستخدم في محاور الدراسة، تم حساب المدى ($5-1=4$)، ثم تقسيمه على عدد خلايا المقياس للحصول على طول الخلية الصحيح أي ($4/5=0.80$)، بعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (أو بداية المقياس وهي الواحد الصحيح) وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية، وهكذا أصبح طول الخلايا كما يتضح من خلال الجدول رقم (٧)، وذلك على النحو التالي:

جدول (٧) تحديد فئات المقياس المتدرج الخماسي

لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة
١ - ١.٨٠	١.٨١ - ٢.٦٠	٢.٦١ - ٣.٤٠	٣.٤١ - ٤.٢٠	٤.٢١ - ٥.٠

صدق أداة الدراسة:

يُقصد بصدق الأداة "التحقق من شمول الاستمارة لكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية، ووضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية ثانية، بحيث تكون مفهومة لكل من يستخدمها" (عبيدات، ٢٠١٢، ص ١٧٩). كما تستهدف هذه الخطوة التأكد من صلاحية الأداة (الاستبانة) للتطبيق، وتحقيق أهدافها في جمع البيانات المطلوبة، وهو ما يسمى بصدق الاستمارة Validity، أي صلاحية الاستمارة في تحقيق الهدف الذي صممت من أجله (قياس ما هو مطلوب قياسه) (عبد الحميد، ٢٠٠٤م، ص ٣٨٧). وللتحقق من صدق أداة الدراسة (الاستبانة) قام الباحث بإجراء الاختبارات التالية:

- **صدق المحكمين (الصدق الظاهري):** ويُقصد به "قدرت الأداة على قياس ما ينبغي قياسه من خلالها، ويتم التحقق من الصدق الظاهري للأداة من خلال عرضها على مجموعة من المحكمين أو الخبراء في الموضوع اللذين يقررون من وجهة نظرهم ما إذا كانت تقيس ما أعدت لقياسه أم لا".

(القحطاني وآخرون، ٢٠٠٤م، ص ٢١٠). لذا تم عرض أداة الدراسة (الاستبانة) على عدد من أعضاء هيئة التدريس، وقد بلغ عددهم (٢) محكمين وهما أ.د. عبدالله حمود علي سراج (جامعة الملك فيصل - كلية العلوم الإدارية) و د. نذير عليان (جامعة الملك فيصل - كلية إدارة الأعمال) . وطلب منهم التفضل بإبداء آرائهم حول أجزاء وأسئلة الأداة ومدى إحاطتها بعناصر الموضوع، وكذلك مدى كفايتها أو حاجتها لإضافة بعض الأسئلة أو الفقرات، وكذلك مدى وضوح وسلامة صياغتها اللغوية. وبعد إبداء المحكمين لآرائهم قام الباحث بإجراء التعديلات اللازمة وفقاً لآرائهم. لتصل الاستبانة إلى صورتها شبه النهائية، ولتدخل بعد ذلك مرحلة التأكد من صدق اتساقها الداخلي وثباتها، وذلك على النحو التالي:

- **الاتساق الداخلي:** ويقصد به التحقق من صدق أداة الدراسة (الاستبانة) عن طريق قياس صدق عناصر محاور الاستبانة، من خلال معامل الارتباط بين درجة كل عبارة وبين الدرجة الكلية للبعد (المحور) الذي تنتمي إليه، وذلك على النحو التالي:

جدول (٨) معاملات ارتباط بيرسون لعبارات محاور الاستبانة بالدرجة الكلية لكل محور

الوعي بالإجراءات والتنظيمات الضريبية		الالتزام/ الامتثال الضريبي		استدامة المشروع	
العبارة	معامل الارتباط	العبارة	معامل الارتباط	العبارة	معامل الارتباط
١	**٠.٨٢٥	١	**٠.٨٤٥	١	**٠.٨٥٣
٢	**٠.٧٧٩	٢	**٠.٨٢١	٢	**٠.٧٨٥
٣	**٠.٨٢٥	٣	**٠.٩٠٣	٣	**٠.٨٣١
٤	**٠.٨٦٦	٤	**٠.٨١٥	٤	**٠.٨٨٦
٥	**٠.٨٧٧	٥	**٠.٨٩٧	٥	**٠.٨٧١
٦	**٠.٨١٨	-	-	٦	**٠.٨٨٦
٧	**٠.٧٨٠	-	-	٧	**٠.٨٦٤
٨	**٠.٨٩٦	-	-	٨	**٠.٨٢٣
٩	**٠.٨٣٣	-	-	-	-

دال عند مستوى (٠.٠١)

يتضح من خلال الجدول رقم (٨) أن جميع معاملات ارتباط العبارات مع الدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه جاءت دالة عند مستوى (٠.٠١)، حيث تراوحت قيم معاملات الارتباط للعبارات بين (٠.٧٧٩، ٠.٩٠٣) وجميعها معاملات ارتباط جيدة، وهذا يعطي دلالة على ارتفاع معاملات الاتساق الداخلي، كما يشير إلى مؤشرات صدق مرتفعة وكافية يمكن الوثوق بها في تطبيق أداة الدراسة الحالية.

ثبات الأداة (الاستبانة):

يُقصد بثبات أداة الدراسة "إلى أي درجة يُعطي المقياس قراءات مقاربة عند كل مرة يستخدم فيها، أو ما هي درجة اتساقه واستمراريته عند تكرار استخدامه في أوقات مختلفة وعلى أناس مختلفين" (القحطاني وآخرون، ٢٠٠٤م، ص ٢١٤)، ولقياس مدى ثبات أداة الدراسة (الاستبانة) استخدم (معادلة ألفا كرونباخ) Cronbach's Alpha (α)، وذلك كما يلي:

جدول (٩) معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة

م	المحور	عدد العبارات	معامل الثبات
١	الوعي بالإجراءات والتنظيمات الضريبية	٩	٠.٩٤٤
٢	الالتزام/ الامتثال الضريبي	٥	٠.٩٠٧
٣	استدامة المشروع	٨	٠.٩٤٢
	الثبات الكلي	٢٢	٠.٩٥٩

يتضح من خلال الجدول رقم (٩) أن استبانة الدراسة تتمتع بثبات مقبول إحصائياً، حيث بلغت قيمة معامل الثبات الكلية (ألفا) (٠.٩٥٩) وهي درجة ثبات عالية، كما تراوحت معاملات ثبات أداة الدراسة بين (٠.٩٠٧، ٠.٩٤٢)، وهي معاملات ثبات مرتفعة يمكن الوثوق بها في تطبيق أداة الدراسة الحالية، ونستخلص من نتائج اختباري الصدق والثبات الخاصة بالاستبانة؛ أن الأداة صادقة في قياس ما وضعت لقياسه، كما أنها ثابتة بدرجة جيدة.

إجراءات تطبيق أداة الدراسة

قام الباحث بتطبيق أداة الدراسة (الاستبانة) وفقاً للخطوات التالية:

- الحصول على موافقة المشرف الأكاديمي لتطبيق أداة الدراسة (الاستبانة).
- تم تطبيق أداة الدراسة على أصحاب المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، وذلك من خلال إرسال رابط الاستبانة عن طريق منصات التواصل الاجتماعي.
- استمرت المتابعة بالتواصل المتقطع لحث أفراد العينة على الاستجابة، حيث استغرق استيفاء غالبية الاستبانات ما يقارب الشهر.
- حصل الباحث على (١٥٤) استجابة مكتملة وجاهزة لعملية التحليل.
- تم إدخال بيانات الاستبانات في الحاسب الآلي من خلال البرنامج الإحصائي (SPSS)، والبدء بتحليلها واستخلاص النتائج وتفسيرها.

الأساليب الإحصائية للدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم تجميعها، استخدام الباحث العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة باستخدام الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package والتي يرمز لها اختصاراً بالرمز (SPSS)، وبعد ذلك تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

١. التكرارات والنسب المئوية للتعرف على الخصائص الوظيفية لأفراد عينة الدراسة.
٢. معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) لحساب صدق الاتساق الداخلي لأداة الدراسة، وكذلك للتحقق من طبيعة العلاقة بين مستوى وعي أصحاب المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر والالتزام الضريبي وبين استدامة تلك المشاريع.
٣. معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) لحساب معامل ثبات المحاور المختلفة لأداة الدراسة.
٤. المتوسط الحسابي "Mean" وذلك لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض استجابات أفراد الدراسة عن المحاور الرئيسية (متوسطات العبارات)، مع العلم بأنه يفيد في ترتيب المحاور حسب أعلى متوسط حسابي.
٥. تم استخدام الانحراف المعياري "Standard Deviation" للتعرف على مدى انحراف استجابات أفراد الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة، ولكل محور من المحاور الرئيسية عن متوسطها الحسابي.

الفصل الرابع

عرض نتائج الدراسة ومناقشتها

تمهيد:

يتناول هذا الفصل عرض نتائج الدراسة الميدانية ومناقشتها من خلال عرض إجابات أفراد الدراسة على عبارات الاستبانة وذلك بالإجابة عن أسئلة الدراسة على النحو التالي:

السؤال الأول: ما مستوى وعي أصحاب المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر بالإجراءات والتنظيمات الضريبية؟

للتعرف على مستوى وعي أصحاب المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر بالإجراءات والتنظيمات الضريبية؛ تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لاستجابات أفراد عينة الدراسة، وذلك كما يتضح من خلال الجدول رقم (١٠)، وذلك على النحو التالي:

جدول (١٠) يوضح مستوى وعي أصحاب المشاريع الصغيرة

والمتناهية الصغر بالإجراءات والتنظيمات الضريبية

م	العبارات	درجة الموافقة										الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الترتيب
		موافق بشدة		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق بشدة				
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%			
١	اعلم كيفية التسجيل في هيئة الزكاة والضريبة والجمارك	٧٢	٤٦.٨	٦٠	٣٩.٠	١٢	٧.٨	١٠	٦.٥	٠	٠.٠	٤.٢٦	٠.٨٦	١
٣	اعرف تاريخ استحقاق الاقرار الضريبي	٧٠	٤٥.٥	٥٦	٣٦.٤	٢٠	١٣.٠	٦	٣.٩	٢	١.٣	٤.٢١	٠.٩١	٢
٤	امتلك معرفة بالقنوات الضريبية الرسمية للاستفسار والحصول على الدعم والتوجيه	٦٠	٣٩.٠	٦٢	٤٠.٣	٢٠	١٣.٠	١٠	٦.٥	٢	١.٣	٤.٠٩	٠.٩٥	٣
٢	امتلك معرفة بكيفية تقديم الإقرارات الضريبية	٥٨	٣٧.٧	٥٨	٣٧.٧	٢٤	١٥.٦	١٢	٧.٨	٢	١.٣	٤.٠٣	٠.٩٨	٤
٦	اعرف المدة التي يجب الاحتفاظ بها بالفواتير الضريبية	٤٨	٣١.٢	٥٨	٣٧.٧	٢٨	١٨.٢	١٢	٧.٨	٨	٥.٢	٣.٨٢	١.٠٢	٥
٩	اعلم بحقي في التصعيد على قرارات هيئة الزكاة والضريبة والجمارك أمام الأمانة العامة للجان الزكوية والضريبية والجمركية	٤٦	٢٩.٩	٥٦	٣٦.٤	٣٢	٢٠.٨	١٤	٩.١	٦	٣.٩	٣.٧٩	١.٠٩	٦
٥	امتلك معرفة بالغرامات المترتبة في حال عدم الالتزام بالقوانين واللوائح الضريبية	٤٦	٢٩.٩	٥٦	٣٦.٤	٢٨	١٨.٢	٢٠	١٣.٠	٤	٢.٦	٣.٧٨	١.٠٩	٧

م	العبارات	درجة الموافقة										المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		موافق بشدة		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق بشدة				
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%			
٨	اعلم بحقي في الاعتراض على قرار هيئة الزكاة والضريبة والجمارك	٤٠	٢٦.٠	٥٨	٣٧.٧	٤٠	٢٦.٠	١٢	٧.٨	٤	٢.٦	٣.٧٧	١.٠١	٨
٧	امتلك معرفة بأنواع الضرائب المختلفة الخاصة بمشروعي مثل ضريبة القيمة المضافة، الاستقطاع، وضريبة السلع الانتقائية	٤٢	٢٧.٣	٥٤	٣٥.١	٤٢	٢٧.٣	٨	٥.٢	٨	٥.٢	٣.٧٤	١.٠٨	٩
المتوسط الحسابي العام للمحور														
-												٣.٩٤	٠.٩٤	-

يتضح من خلال الجدول رقم (١٠) أن محور مستوى وعي أصحاب المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر بالإجراءات والتنظيمات الضريبية يتضمن (٩) عبارات، تراوحت المتوسطات الحسابية لهم بين (٤.٢٦، ٣.٧٤) من أصل (٥.٠) درجات، وهذه المتوسطات تقع بالفئتين الرابعة والخامسة من فئات المقياس المتدرج الخماسي، وتشير النتيجة السابقة إلى أن استجابات أفراد الدراسة حول عبارات المحور تتراوح بين درجة استجابة (موافق - موافق بشدة).

بلغ المتوسط الحسابي العام لعبارات المحور (٣.٩٤) بانحراف معياري (٠.٩٤)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بين أفراد عينة الدراسة على وعي أصحاب المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر بالإجراءات والتنظيمات الضريبية، وذلك يتمثل في موافقة أفراد عينة الدراسة على كل من (اعلم كيفية التسجيل في هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، وكذلك معرفة تاريخ استحقاق الإقرار الضريبي، وامتلاك المعرفة بالقنوات الضريبية الرسمية للاستفسار والحصول على الدعم والتوجيه)، وقد اتفقت نتيجة الدراسة الحالية مع نتيجة دراسة (ارشيد، ٢٠٢٠) والتي توصلت إلى أن إدراك المكلفين لمحددات ضريبة القيمة المضافة (مثل معدل الضريبة، حد التسجيل، والغرامات) له أثر ذو دلالة إحصائية على الوعي الضريبي، كما اتفقت نتيجة الدراسة الحالية مع نتيجة دراسة (الهذالي، ٢٠٢٤) والتي توصلت إلى ارتفاع مستوى الوعي الريادي في المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ضوء متطلبات التحول الوطني.

تعكس تلك النتيجة تطور ملحوظ في مستوى الفهم الشامل للإطار النظامي الذي يحكم العلاقة بين المكلف والدولة، وتُشير تلك الموافقة إلى أن الوعي لم يعد يقتصر على جانب واحد من الجوانب الضريبية، مثل التسجيل أو تقديم الإقرار، بل امتد ليشمل معرفة متكاملة بالإجراءات التشغيلية، والالتزامات الزمنية، والمتطلبات المستندية، والحقوق والواجبات المنصوص عليها في الأنظمة، بما في ذلك قواعد

حفظ السجلات، آليات التدقيق، وإجراءات الطعن على القرارات، ويعكس ذلك نجاح الاستراتيجيات الشاملة التي اتبعتها هيئة الزكاة والضريبة والجمارك في تبسيط اللغة القانونية، وتوفير المحتوى التوعوي عبر قنوات متعددة (رقمية، تدريبية، إرشادية)، وربط الخدمات الإلكترونية بتجربة المستخدم السلسة، مما ساهم في تقريب النظام الضريبي من فئة كانت تنتظر إليه سابقاً كبيروقراطية معقدة، كما أن ارتفاع مستوى الوعي يُسهم في تقليل الهوة بين المتطلبات الرسمية وأداء المكلفين، ويُعزز من الامتثال الطوعي القائم على الفهم لا الخوف، وهو ما ينعكس إيجاباً على كفاءة الإدارة الضريبية واستقرار البيئة الاقتصادية. وبالتالي، فإن هذه الموافقة تمثل مؤشراً قوياً على نضج ثقافة ضريبية جديدة لدى أصحاب المشاريع، يقوم فيها الالتزام على أساس من المعرفة والثقة، وتفتح الباب أمام تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص في بناء اقتصاد وطني شفاف، منظم، وقائم على المسؤولية المشتركة

والعبارات التالية تناقش بنوع من التفصيل استجابات أفراد الدراسة حول عبارات محور مستوى وعي أصحاب المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر بالإجراءات والتنظيمات الضريبية، وهي مرتبة تنازلياً وفقاً للمتوسط الحسابي لها، وذلك على النحو التالي:

- جاءت العبارة رقم (١) وهي (اعلم كيفية التسجيل في هيئة الزكاة والضريبة والجمارك) بالمرتبة الأولى بين العبارات الخاصة بمستوى وعي أصحاب المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر بالإجراءات والتنظيمات الضريبية بمتوسط حسابي (٤.٢٦) وبانحراف معياري (٠.٨٦)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بشدة بين أفراد عينة الدراسة على معرفتهم بكيفية التسجيل في هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، تعكس النتيجة السابقة تأثيراً مباشراً وناجحاً للجهود التوعوية والرقمية التي بذلتها الهيئة في السنوات الأخيرة، خصوصاً عبر منصاتها الإلكترونية، وحملاتها التدريبية، وتكاملها مع برامج دعم ريادة الأعمال الحكومية. ويعزز هذا التوافق العالي — الذي يتجاوز مجرد التوافق إلى درجة "الشدة" — وعياً عملياً متجذراً بين رواد الأعمال في القطاع غير الرسمي، حيث لم يعد التسجيل كمطلب إداري شكلي، بل أصبح جزءاً لا يتجزأ من ثقافة الالتزام القانوني والاندماج في الاقتصاد الرسمي، خاصة مع تزايد الضغوط الرقابية وربط الدعم الحكومي بالتسجيل النظامي. ويشير هذا إلى أن التوعية الموجهة، سواء من خلال ورش العمل الميدانية، أو المحتوى الرقمي المبسط، أو التوجيه عبر الغرف التجارية وبرامج التمكين، قد نجحت في اختراق الحواجز الثقافية والتقنية التي كانت تعيق مشاركة أصحاب المشاريع الصغيرة في النظام الضريبي، مما يدل على نقلة نوعية في مستوى التمكين المالي والقانوني، ويعكس تحولاً في سلوك رواد الأعمال من التهرب أو التردد إلى التقبل والانخراط الفعّال،

وهو مؤشر قوي على نضج البيئة التشريعية والرقابية في المملكة، ونجاحها في تحويل التزامات الدولة إلى ممارسة يومية مفهومة وقابلة للتنفيذ من قبل الفئة المستهدفة دون تعقيد أو خوف.

- جاءت العبارة رقم (٣) وهي (اعرف تاريخ استحقاق الاقرار الضريبي) بالمرتبة الثانية بين العبارات الخاصة بمستوى وعي أصحاب المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر بالإجراءات والتنظيمات الضريبية بمتوسط حسابي (٤.٢١) وبانحراف معياري (٠.٩١)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بشدة بين أفراد عينة الدراسة على معرفتهم بتاريخ استحقاق الإقرار الضريبي، تدل النتيجة السابقة على ارتفاع مستوى الوعي الوقي بالتزاماتهم الضريبية، وهو مؤشر إيجابي على تعمق التفاعل مع النظام المالي الحكومي، ويعكس هذا التوافق العالي درجة متقدمة من التنظيم الذاتي لدى أصحاب المشاريع، حيث لم تعد المواعيد الضريبية مجهولة أو موضع تجاهل، بل أصبحت جزءاً من دورة العمل المنتظمة، ما يشير إلى نجاح آليات التذكير الإلكتروني، والإشعارات عبر بوابة الهيئة، وتكاملها مع التطبيقات المحاسبية التي تُستخدم في إدارة المشاريع الصغيرة. كما أن هذه المعرفة الدقيقة بالتاريخ لا تأتي عفويًا، بل هي نتاج لحزمة من السياسات الفعالة، مثل حملات التوعية المستمرة، وربط الخدمات الحكومية بتحديث البيانات الضريبية، وفرض غرامات تلقائية على التأخير، مما حوّل الالتزام من سلوك طوعي إلى ضرورة عملية تؤثر مباشرة على استمرارية النشاط التجاري. ومن ثم، فإن هذه النتيجة لا تعكس فقط ارتفاعاً في الوعي، بل تحولاً في السلوك المؤسسي لدى رواد الأعمال، حيث أصبحوا أكثر انضباطاً في إدارة الجوانب المالية والقانونية لمشاريعهم، وهو ما يعزز ثقة الدولة في الاقتصاد غير الرسمي، ويفسح المجال أمام مزيد من التمكين والدعم المشروط بالامتثال، ويُعد خطوة مهمة نحو بناء مجتمع ضريبي واعي ومتعاون، يُدرك أن التوقيت في الوفاء بالالتزامات ليس مجرد بُعد قانوني، بل عنصر أساسي في بناء المصداقية المؤسسية واستدامة المشروع.

- جاءت العبارة رقم (٤) وهي (امتلك معرفة بالقنوات الضريبية الرسمية للاستفسار والحصول على الدعم والتوجيه) بالمرتبة الثالثة بين العبارات الخاصة بمستوى وعي أصحاب المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر بالإجراءات والتنظيمات الضريبية بمتوسط حسابي (٤.٠٩) وبانحراف معياري (٠.٩٥)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بين أفراد عينة الدراسة على امتلاكهم معرفة بالقنوات الضريبية الرسمية للاستفسار والحصول على الدعم والتوجيه، تدل النتيجة السابقة على نجاح هيئة الزكاة والضريبة والجمارك في بناء بنية تواصل فعالة وقريبة من أصحاب المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر. ويشير هذا التوافق إلى أن هذه الفئة لم تعد تعاني من العزلة المعلوماتية أو الشعور بالحاجز بينها وبين الجهات الرسمية، بل أصبحت تدرك وجود قنوات رسمية موثوقة — مثل

مركز الاتصال، الموقع الإلكتروني، الدردشة المباشرة، والمنصات الرقمية التفاعلية — يمكنها اللجوء إليها عند الحاجة لاستيضاح إجراءات ضريبية، أو توضيح متطلبات الإقرار، أو طلب دعم تقني وتوعوي. ويعكس ذلك ارتفاع مستوى الثقة في النظام الحكومي، ونجاح استراتيجيات التبسيط والتيسير التي اتبعتها الهيئة، خصوصاً في ترجمة المصطلحات المعقدة إلى لغة مفهومة، وتوفير أدلة إرشادية بصيغ متعددة (فيديوهات، إنفوGRAFIK، نماذج تطبيقية)، ما ساهم في تقليص الهوة المعرفية بين الموظف المكلف والمستفيد. كما أن توافر هذه القنوات على مدار الساعة ودمجها مع أنظمة التسجيل والإقرار جعل منها جزءاً طبيعياً من تجربة المستخدم، لا مجرد خدمة داعمة، مما عزز الشعور بالانتماء إلى منظومة اقتصادية شفافة ومنضبطة. وبالتالي، فإن هذه المعرفة لا تمثل فقط بعداً معلوماتياً، بل بُعداً تربوياً وتنموياً، يُمكن صاحب المشروع من اتخاذ قرارات دقيقة، ويقلل من الأخطاء غير المقصودة، ويشجع على الامتثال الطوعي، ويفتح المجال أمام تعميق التعاون بين القطاعين العام والخاص في بناء اقتصاد رقمي متكامل وقائم على الالتزام والشفافية، وقد اتفقت نتيجة الدراسة الحالية مع نتيجة دراسة (Albab & Suwardi, 2021) والتي توصلت إلى أن المعرفة الضريبية تُعد عاملاً جوهرياً في تعزيز الثقة والامتثال الطوعي.

- جاءت العبارة رقم (٢) وهي (امتلك معرفة بكيفية تقديم الإقرارات الضريبية) بالمرتبة الرابعة بين العبارات الخاصة بمستوى وعي أصحاب المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر بالإجراءات والتنظيمات الضريبية بمتوسط حسابي (٤.٠٣) وبانحراف معياري (٠.٩٨)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بين أفراد عينة الدراسة على امتلاكهم معرفة بكيفية تقديم الإقرارات الضريبية، تدل النتيجة السابقة على ترسخ الفهم العملي لإجراءات الالتزام الضريبي ضمن ممارسات أصحاب المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، ويعكس هذا التوافق أن عملية تقديم الإقرار لم تعد تمثل عبئاً إدارياً معقداً أو مصدر قلق فني، بل أصبحت جزءاً من دورة العمل الروتينية، بفضل التحول الرقمي الكبير الذي شهدته هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، من خلال تبسيط الإجراءات، وتوفير واجهات إلكترونية سهلة الاستخدام، وتوفير نماذج تفاعلية، وأدلة خطوة بخطوة، إضافة إلى الدعم الفني المتاح عبر قنوات متعددة. كما أن هذه المعرفة لا تقتصر على مجرد القدرة على ملء النموذج، بل تمتد إلى فهم السياقات الزمنية، والبيانات المطلوبة، وربطها بالسجلات المالية البسيطة التي يُمكنها صاحب المشروع، وهو ما يشير إلى تحسن في المهارات الإدارية والمالية لدى هذه الفئة. ويدل انتشار هذه المعرفة على نجاح البرامج التدريبية والتوعوية التي استهدفت رواد الأعمال مباشرة، سواء عبر الشراكات مع الغرف التجارية، أو منصات ريادة الأعمال، أو الحملات الرقمية المستمرة، والتي حوّلت

ما كان يبدو معقدًا إلى إجراء مألوف يمكن تنفيذه بثقة. وبالتالي، فإن هذه الموافقة تعكس مرحلة متقدمة من التمكين المؤسسي، حيث أصبح صاحب المشروع الصغير قادرًا على الاندماج الكامل في النظام الضريبي الوطني بوصفه جهة فاعلة وواعية، لا مجرد متلقي للخدمات، مما يعزز الشفافية، ويقلل من الهدر، ويدفع نحو بناء اقتصاد رسمي مستدام يقوم على المسؤولية المشتركة والامتثال الطوعي.

- جاءت العبارة رقم (٦) وهي (اعرف المدة التي يجب الاحتفاظ بها بالفواتير الضريبية) بالمرتبة الخامسة بين العبارات الخاصة بمستوى وعي أصحاب المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر بالإجراءات والتنظيمات الضريبية بمتوسط حسابي (٣.٨٢) وبانحراف معياري (١.٠٢)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بين أفراد عينة الدراسة على معرفتهم بالمدة التي يجب الاحتفاظ بها بالفواتير الضريبية، تُشير تلك النتيجة إلى وعي متزايد بأهمية الجوانب الإدارية والمحاسبية في إدارة المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، وتلك الموافقة تدل على أن أصحاب المشاريع لم يعودوا ينظرون إلى الفواتير كأوراق تُرمى بعد إتمام المعاملة، بل كمستندات قانونية ومالية حيوية تتطلب الحفظ المنظم لفترة زمنية محددة، تتوافق مع الأنظمة الرسمية التي تُلزم بالاحتفاظ بها لمدة لا تقل عن خمس سنوات وفقًا للتعليمات الضريبية السارية، ويعكس ذلك نجاح جهود التوعية والتوجيه التي قدمتها هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، سواء من خلال المواد التعليمية الرقمية، أو ورش العمل التدريبية، أو الإشعارات التذكيرية عبر القنوات الرسمية، والتي ساهمت في ترسيخ هذه المعلومة كجزء أساسي من ثقافة الامتثال المالي. كما أن هذه المعرفة تعكس تطورًا في مستوى الإدارة الذاتية لدى صاحب المشروع، حيث أصبح أكثر انتظامًا في تنظيم أرشيفه المالي، وأكثر استعدادًا للمراجعات أو التدقيق الضريبي دون قلق ناتج عن فقدان المستندات. وبالتالي، فإن هذه الموافقة لا تمثل فقط اكتسابًا معرفيًا بسيطًا، بل انعكاسًا لتحول جوهري في السلوك المؤسسي، نحو الشفافية، والانضباط المالي، والاندماج في البيئة التنظيمية، وهو ما يُعد خطوة مهمة في مسار تحويل المشروعات الصغيرة من نشاط غير رسمي إلى كيانات اقتصادية منظمة ومستدامة.

- جاءت العبارة رقم (٩) وهي (اعلم بحقي في التصعيد على قرارات هيئة الزكاة والضريبة والجمارك أمام الأمانة العامة للجان الزكوية والضريبية والجمركية) بالمرتبة السادسة بين العبارات الخاصة بمستوى وعي أصحاب المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر بالإجراءات والتنظيمات الضريبية بمتوسط حسابي (٣.٧٩) وبانحراف معياري (١.٠٩)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بين أفراد عينة الدراسة على معرفتهم بحقوقهم في التصعيد على قرارات هيئة الزكاة والضريبة والجمارك أمام الأمانة

العامة للجان الزكوية والضريبية والجمركية، وربما يعود السبب في ذلك إلى ارتفاع مستوى الوعي القانوني لدى أصحاب المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، وانخراطهم في فهم ليس فقط الالتزامات، بل أيضًا الحقوق المشروعة الممنوحة لهم ضمن الإطار النظامي، كما تدل على أن هناك تطورًا نوعيًا في العلاقة بين المكلف والهيئة، حيث لم يعد صاحب المشروع يتلقى القرارات كأمر واقع لا يمكن الطعن فيه، بل أصبح يدرك وجود آلية رسمية وعادلة للاعتراض، تعزز الشفافية وتوازن الحقوق والواجبات. ويعكس ذلك نجاح جهود الهيئة في توضيح مسارات التظلم، وتوفير المعلومات عبر منصاتها الرقمية، وإدراج خطوات التقديم على الاعتراض بشكل مبسط ومتاح، إضافة إلى دور ورش العمل، والإرشادات التفاعلية، والشراكات مع الجهات الداعمة لريادة الأعمال التي ساهمت في نشر هذه الثقافة القانونية. كما أن معرفة الأفراد بهذا الحق تمثل مؤشرًا على نضج البيئة التنظيمية، وثقة المتضرع في العدالة المؤسسية، خصوصًا مع ضمانات الحياد والشفافية التي توفرها اللجان المتخصصة. وبالتالي، فإن هذه الموافقة لا تعكس مجرد اطلاع على إجراء شكلي، بل تدل على بناء ثقافة قانونية تشاركية، يُدرك فيها صاحب المشروع أنه طرف فاعل في المنظومة الضريبية، له حق الالتزام وله حق الاعتراض، وهو ما يعزز الثقة في النظام، ويقلل من الشعور بالظلم، ويدفع نحو الامتثال الطوعي القائم على الفهم والعدالة، لا الخوف أو الجهل

- جاءت العبارة رقم (٥) وهي (امتلك معرفة بالغرامات المترتبة في حال عدم الالتزام بالقوانين واللوائح الضريبية) بالمرتبة السابعة بين العبارات الخاصة بمستوى وعي أصحاب المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر بالإجراءات والتنظيمات الضريبية بمتوسط حسابي (٣.٧٨) وبانحراف معياري (١.٠٩)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بين أفراد عينة الدراسة على معرفتهم بالغرامات المترتبة في حال عدم الالتزام بالقوانين واللوائح الضريبية، تعكس تلك النتيجة ارتفاع مستوى الوعي بالجوانب الرقابية والعقوبات المرتبطة بمخالفة الأنظمة المالية، ويشير هذا التوافق إلى أن أصحاب المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر لم يعودوا ينظرون إلى الالتزام الضريبي كمسألة طوعية أو رمزية، بل أصبحوا يدركون تمامًا العواقب القانونية والمالية للإهمال أو التأخير، مثل فرض غرامات تلقائية على التأخر في تقديم الإقرارات، أو عدم تسديد الضريبة المستحقة، أو فقدان المستندات. ويعكس ذلك نجاح الحملات التوعوية والتثقيفية التي نفذتها هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، والتي ركزت بشكل متزايد على شرح البنود الجزائية بطريقة شفافة، سواء عبر الموقع الإلكتروني، أو رسائل الجوال، أو البرامج التدريبية، مما ساهم في تحويل المعرفة بالعقوبات من مجرد معلومة نظامية إلى واقع عملي يؤثر في سلوك صاحب المشروع. كما أن هذه المعرفة تعزز الحس المسؤول لدى المكلفين، وتدفعهم

نحو الامتثال الوقائي، حيث يُصبح الالتزام ضماناً لحماية المشروع من الغرامات التي قد تهدد استمراريته المالية، خاصة في ظل محدودية السيولة لدى المشاريع الصغيرة. وبالتالي، فإن هذه الموافقة لا تمثل فقط إدراكاً للمخاطر، بل انعكاساً لتحول في ثقافة التعامل مع النظام الضريبي، من الانتظار السلبي إلى الاستباقية والتقيد، وهو ما يسهم في بناء بيئة تنظيمية أكثر نزاهة واستقراراً، ويُعد دليلاً على نجاح الدولة في إيصال رسالة واضحة: أن الالتزام ليس اختياراً، بل شرطاً أساسياً للاستمرار والنمو في الاقتصاد الوطني المنظم.

- جاءت العبارة رقم (٨) وهي (اعلم بحقي في الاعتراض على قرار هيئة الزكاة والضريبة والجمارك) بالمرتبة الثامنة بين العبارات الخاصة بمستوى وعي أصحاب المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر بالإجراءات والتنظيمات الضريبية بمتوسط حسابي (٣.٧٧) وبانحراف معياري (١.٠١)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بين أفراد عينة الدراسة على معرفتهم اعلم بحقهم في الاعتراض على قرار هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، تُشير تلك النتيجة إلى أن هناك وعي متزايد بأهمية الآليات القانونية المتاحة لحماية حقوق المكلفين، كما يُعد مؤشراً قوياً على نضج العلاقة بين الدولة ورواد الأعمال في القطاع الصغير، حيث أن أصحاب المشروعات لم يعودوا يتلقون القرارات الضريبية كأوامر نهائية لا تقبل الطعن، بل أصبحوا يدركون وجود مسار نظامي واضح للطعن عبر الجهات المعنية، مثل الأمانة العامة للجان الزكوية والضريبية والجمركية، وهو ما يعزز الشفافية والعدالة في التطبيق الإداري. ويعكس انتشار هذه المعرفة نجاح جهود التوعية والتثقيف التي قامت بها الهيئة من خلال منصاتها الرقمية، ورش العمل، والأدلة الإرشادية، والتي ركزت على توضيح حقوق المكلف إلى جانب واجباته، مما ساهم في تقليص الفجوة المعرفية وبناء ثقة أكبر في النظام. كما أن إدراك صاحب المشروع لهذا الحق يُسهم في تمكينه نفسياً وقانونياً، ويشجعه على التفاعل مع الجهات الرقابية بثقة، دون خوف من ظلم لا سبيل للرد عليه. وبالتالي، فإن هذه الموافقة لا تعكس فقط اطلاعاً على بند نظامي، بل تمثل تحولاً جوهرياً نحو بناء ثقافة قانونية تشاركية قائمة على التوازن بين الحقوق والواجبات، حيث يصبح الالتزام طوعياً ومُستنداً إلى فهم شامل، وليس مجرد استجابة للخوف من العقوبة.

- جاءت العبارة رقم (٧) وهي (امتلك معرفة بأنواع الضرائب المختلفة الخاصة بمشروعي (ضريبة القيمة المضافة، الاستقطاع، وضريبة السلع الانتقائية)) بالمرتبة التاسعة بين العبارات الخاصة بمستوى وعي أصحاب المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر بالإجراءات والتنظيمات الضريبية بمتوسط حسابي (٣.٧٤) وبانحراف معياري (١.٠٨)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بين أفراد عينة

الدراسة على معرفتهم بأنواع الضرائب المختلفة الخاصة بمشروعي مثل ضريبة القيمة المضافة، الاستقطاع، وضريبة السلع الانتقائية، تُشير تلك النتيجة إلى ارتفاع مستوى الفهم التخصصي لدى أصحاب المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر فيما يتعلق بالبنية الضريبية الوطنية، حيث أن هؤلاء الرواد لم يعودوا يكتفون بالمعرفة العامة بالتسجيل أو تقديم الإقرار، بل تجاوزوا إلى فهم دقيق لأنواع الضرائب التي تنطبق على نشاطهم، وهو ما يعكس نجاح البرامج التوعوية المستهدفة التي قدمتها هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، والتي ركزت على توضيح الفروقات بين الضرائب، وطبيعة تطبيق كل منها حسب نوع النشاط الاقتصادي. فمثلاً، أصبح العديد من أصحاب المشاريع يدركون أن ضريبة القيمة المضافة تُفرض على معظم المعاملات السلعية والخدمية، بينما تُطبق ضريبة الاستقطاع على مدفوعات معينة كالأجور أو الخدمات، أما ضريبة السلع الانتقائية فهي تخص سلعاً محددة مثل التبغ، المشروبات الغازية، والمشروبات الطاقة. ويعكس هذا التمييز الدقيق تحولاً مهماً من الامتثال السطحي إلى الامتثال الواعي والمدرّس، حيث يُصبح صاحب المشروع قادراً على تقدير التزاماته الضريبية بدقة، ويتجنب الوقوع في الأخطاء غير المقصودة، كما يتمكن من التخطيط المالي لمشروعه بشكل أكثر كفاءة. وبالتالي، فإن هذه المعرفة لا تمثل فقط جانباً تعليمياً، بل عنصراً أساسياً في بناء كيانات اقتصادية منضبطة، وتعزز من قدرة أصحاب المشاريع على الاندماج الفعلي في الاقتصاد الرسمي، وتدعم تحقيق الشفافية والعدالة في توزيع الاعباء الضريبية، وتسهم في بناء نظام ضريبي فعال يقوم على الفهم المشترك بين الدولة والمواطن.

السؤال الثاني: ما مستوى التزام أصحاب المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر بالإجراءات والتنظيمات الضريبية؟

للتعرف على مستوى التزام أصحاب المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر بالإجراءات والتنظيمات الضريبية؛ تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لاستجابات أفراد عينة الدراسة، وذلك كما يتضح من خلال الجدول رقم (١١)، وذلك على النحو التالي:

جدول (١١) يوضح مستوى التزام أصحاب المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر بالإجراءات والتنظيمات الضريبية

م	العبارات	درجة الموافقة										الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الترتيب
		موافق بشدة		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق بشدة				
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%			
١	أقدم الاقرارات الضريبية في مواعيدها المحددة	٧٠	٤٥.٥	٧٦	٤٩.٤	٦	٣.٩	٠	٠.٠	٢	١.٣	٤.٣٨	٠.٦٩	١
٢	ادفع المستحقات الضريبية في الموقت المحدد	٧٨	٥٠.٦	٦٠	٣٩.٠	١٢	٧.٨	٢	١.٣	٢	١.٣	٤.٣٦	٠.٧٩	٢
٣	احتفظ بالفواتير الضريبية حسب المدة النظامية	٦٦	٤٢.٩	٦٤	٤١.٦	٢٠	١٣.٠	٢	١.٣	٢	١.٣	٤.٢٣	٠.٨٢	٣
٥	اتخذ الإجراءات السليمة حال اكتشاف الأخطاء الضريبية فور اكتشافها	٦٦	٤٢.٩	٦٠	٣٩.٠	٢٠	١٣.٠	٦	٣.٩	٢	١.٣	٤.١٨	٠.٩٠	٤
٤	أقوم بالاستعانة بمحاسب في حال دعت الحاجة	٦٤	٤١.٦	٦٢	٤٠.٣	٢٠	١٣.٠	٦	٣.٩	٢	١.٣	٤.١٧	٠.٨٩	٥
-	المتوسط الحسابي العام للمحور										٤.٢٦	٠.٧٠	-	

يتضح من خلال الجدول رقم (١١) أن محور مستوى التزام أصحاب المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر بالإجراءات والتنظيمات الضريبية يتضمن (٥) عبارات، تراوحت المتوسطات الحسابية لهم بين (٤.١٨، ٤.٣٨) من أصل (٥.٠) درجات، وهذه المتوسطات تقع بالفئتين الرابعة والخامسة من فئات المقياس المتدرج الخماسي، وتشير النتيجة السابقة إلى أن استجابات أفراد الدراسة حول عبارات المحور تتراوح بين درجة استجابة (موافق - موافق بشدة).

بلغ المتوسط الحسابي العام لعبارات المحور (٤.٢٦) بانحراف معياري (٠.٧٠)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بشدة بين أفراد عينة الدراسة على التزام أصحاب المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر بالإجراءات والتنظيمات الضريبية، وذلك يتمثل في موافقة أفراد عينة الدراسة على كل من (تقديم الإقرارات الضريبية في مواعيدها المحددة، وكذلك دفع المستحقات الضريبية في الموقت المحدد، إضافة إلى الاحتفاظ بالفواتير الضريبية حسب المدة النظامية)، وقد اتفقت نتيجة الدراسة الحالية مع نتيجة دراسة (Nelson, et al., 2025) والتي توصلت إلى أن الامتثال الضريبي هو المتغير الأكثر أهمية في توقع الأداء المالي.

تُشير تلك النتيجة إلى أن الامتثال الضريبي لم يعد يُنظر إليه كعبء قانوني أو إجراء اضطراري، بل أصبح جزءًا من الممارسات التشغيلية اليومية لصاحب المشروع، حيث بات الالتزام بالتسجيل، وتقديم الإقرارات في موعدها، ودفع الضرائب المستحقة، وحفظ المستندات، أمرًا طبيعيًا ومُستدامًا. ويعكس ذلك

نجاح السياسات التكاملية التي دمجت بين التسهيل الرقمي، والتوعية المستمرة، والحوافز المشروطة بالامتثال، مثل ربط الخدمات الحكومية بتحديث الحالة الضريبية، إلى جانب آليات الرقابة الذكية التي رسّخت الشعور بالمسؤولية والمساءلة. كما أن هذه الموافقة الشديدة تعكس ثقة متزايدة في النظام الضريبي نفسه، حيث يرى أصحاب المشاريع أن الالتزام لا يؤدي فقط إلى تفادي العقوبات، بل يفتح أمامهم فرصاً للنمو، والمشاركة في المناقصات، والحصول على الدعم الحكومي، والاندماج في الاقتصاد الرسمي. وبالتالي، فإن هذا الالتزام ليس ناتجاً عن الخوف فحسب، بل عن إدراك استراتيجي بأن الانتماء إلى المنظومة الضريبية هو شرط أساسي للاستمرارية والتنافسية في السوق الحديثة، مما يُشكل نقلة نوعية في ثقافة ريادة الأعمال في المملكة، نحو كيانات أكثر انضباطاً، شفافية، ومسؤولية أمام الدولة والمجتمع

والعبارات التالية تناقش بنوع من التفصيل استجابات أفراد الدراسة حول عبارات محور مستوى التزام أصحاب المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر بالإجراءات والتنظيمات الضريبية، وهي مرتبة تنازلياً وفقاً للمتوسط الحسابي لها، وذلك على النحو التالي:

- جاءت العبارة رقم (١) وهي (أقدم الاقرارات الضريبية في مواعيدها المحددة) بالمرتبة الأولى بين العبارات الخاصة بمستوى التزام أصحاب المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر بالإجراءات والتنظيمات الضريبية بمتوسط حسابي (٤.٣٨) وبانحراف معياري (٠.٦٩)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بشدة بين أفراد عينة الدراسة على قيامهم بتقديم الاقرارات الضريبية في مواعيدها المحددة، حيث أن تقديم الإقرار لم يعد نشاطاً ترددياً أو متأخراً يُرافقه القلق من الغرامات، بل أصبح إجراءً منظماً يُخطط له مسبقاً ضمن دورة العمل المالية للمشروع، وهو ما يعكس نجاح النظام الضريبي الرقمي في تسهيل العملية من خلال تذكيرات تلقائية، واجهات سهلة الاستخدام، وتكامل مع الأنظمة المحاسبية البسيطة التي تُستخدم في هذه المشاريع. كما أن هذه الموافقة الشديدة تعكس فعالية الآليات الحوافزية والردعية المعتمدة، حيث أسهمت الغرامات التلقائية على التأخير في تحفيز الالتزام، في حين أن الامتثال في الوقت المحدد أصبح يُنظر إليه كوسيلة لحماية المشروع من العقوبات، وتعزيز مصداقيته أمام الجهات الرقابية والمالية. بالإضافة إلى ذلك، فإن انتشار البرامج التدريبية والتوعوية التي ركزت على أهمية الدقة والانتظام في التقديم قد ساهم بشكل مباشر في بناء وعي زمني دقيق لدى صاحب المشروع، يجعل من "الموعد النهائي" عنصراً لا يمكن التهاون فيه. وبالتالي، فإن هذه النتيجة لا تمثل فقط انضباطاً إجرائياً، بل تعكس نضجاً تشغيلياً وثقافياً لدى أصحاب المشاريع، حيث أصبحوا أكثر وعياً بدورهم في الاقتصاد الوطني، وأكثر قدرة على إدارة متطلباتهم القانونية بمسؤولية وفعالية، مما يُسهم في تعزيز مصداقية النظام الضريبي، ويدعم جهود الدولة في بناء بيئة أعمال

منظمة، شفافة، وقائمة على الالتزام الطوعي والمنظم، وقد اتفقت نتيجة الدراسة الحالية مع نتيجة دراسة (Albab & Suwardi, 2021) والتي توصلت إلى أن المعرفة الضريبية تؤدي إلى امتثال طوعي أعلى.

- جاءت العبارة رقم (٢) وهي (ادفع المستحقات الضريبية في الوقت المحدد) بالمرتبة الثانية بين العبارات الخاصة بمستوى التزام أصحاب المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر بالإجراءات والتنظيمات الضريبية بمتوسط حسابي (٤.٣٦) وبانحراف معياري (٠.٧٩)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بشدة بين أفراد عينة الدراسة على قيامهم بدفع المستحقات الضريبية في الوقت المحدد، تُشير تلك النتيجة إلى وجود وعي عميق بالمسؤولية المالية والقانونية، وانضباط متقدم في إدارة التزامات المشروع، ويُعد مؤشرًا قويًا على نضج ممارسات أصحاب المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر في التعامل مع النظام الضريبي، حيث أن الدفع في الأوان المناسب لم يعد استجابة للخوف من الغرامات فحسب، بل أصبح سلوكًا تلقائيًا ومُدمجًا ضمن دورة التدفق المالي للمشروع، وهو ما يعكس نجاح البيئة الرقمية الميسرة التي توفرها هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، مثل القنوات الإلكترونية الآمنة، وسهولة إصدار الفواتير، ورسائل التذكير الزمنية الذكية، وربط الدفع بالحسابات البنكية مباشرة. كما أن هذه الموافقة تعكس ثقة متزايدة في النظام الضريبي ككل، حيث يرى أصحاب المشاريع أن الدفع في الوقت المحدد ليس فقط وسيلة لتفادي العقوبات، بل شرط أساسي للحفاظ على سمعة المشروع، والتأهل للحصول على تمويل، أو المشاركة في المناقصات الحكومية، أو الاستفادة من البرامج التنموية المشروطة بالامتثال، ويدل هذا السلوك المسؤول على تحول جوهري من ثقافة "التجنب" إلى ثقافة "الالتزام الطوعي"، تأسست عبر سنوات من التوعية المستمرة، والشفافية في الإجراءات، وتوفير الدعم الفني والإرشادي الذي ساعد في تبسيط المفاهيم المعقدة وتقريبها من الواقع العملي لأصحاب المشاريع. وبالتالي، فإن هذه النتيجة تمثل إنجازًا كبيرًا في مسار التحول الاقتصادي الوطني، حيث أصبح صاحب المشروع الصغير شريكًا فاعلاً في بناء الاقتصاد الرسمي، يلتزم بدافع الفهم والانتماء، لا الخوف وحده، مما يعزز استقرار النظام الضريبي، ويدعم تحقيق العدالة في توزيع الاعباء، ويبني أساسًا متينًا للاستمرارية والنمو المستدام.

- جاءت العبارة رقم (٣) وهي (احتفظ بالفواتير الضريبية حسب المدة النظامية) بالمرتبة الثالثة بين العبارات الخاصة بمستوى التزام أصحاب المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر بالإجراءات والتنظيمات الضريبية بمتوسط حسابي (٤.٢٣) وبانحراف معياري (٠.٨٢)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بشدة بين أفراد عينة الدراسة على احتفاظهم بالفواتير الضريبية حسب المدة النظامية، تُشير

تلك النتيجة إلى وجود وعي متقدم بأهمية الجانب الوثائقي في إدارة المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، وانضباط مالي وإداري يعكس نضجًا تشغيليًا لدى أصحاب هذه المشاريع، حيث أن حفظ الفواتير لم يعد إجراءً شكليًا أو عشوائيًا، بل أصبح جزءًا من نظام داخلي منظم للإدارة المالية، يُراعي متطلبات التدقيق، والشفافية، والامتثال المستمر للأنظمة الضريبية. ويعكس ذلك نجاح الجهود التوعوية التي قامت بها هيئة الزكاة والضريبة والجمارك في توضيح أهمية الأرشفة الدقيقة، سواء من خلال الحملات الرقمية، أو ورش العمل التدريبية، أو الإشعارات التذكيرية، والتي ساهمت في تحويل ما كان يُنظر إليه سابقًا كعبء إداري إلى ممارسة ضرورية لحماية المشروع قانونيًا وماليًا. كما أن هذا السلوك المسؤول يُسهم في تسهيل عملية تقديم الإقرارات، ودعم الاعتراضات في حال الطعن على قرارات ضريبية، وتمكين أصحاب المشاريع من الاستجابة بسرعة لأي طلب تدقيق دون فقدان المستندات المؤيدة. وبالتالي، فإن هذه الموافقة الشديدة لا تعكس فقط التزامًا بالأنظمة، بل تمثل تحولًا ثقافيًا عميقًا نحو الإدارة المحاسبية المسؤولة، حيث يُدرك صاحب المشروع أن الفاتورة ليست مجرد ورقة معاملة، بل دليل مالي استراتيجي يُسهم في بناء كيان اقتصادي منظم، قابل للنمو، وقائم على الشفافية والثقة، وهو ما يُعد ركيزة أساسية في دعم الاقتصاد الرسمي وتعزيز الثقة بين الدولة ورواد الأعمال

- جاءت العبارة رقم (٥) وهي (اتخذ الإجراءات السليمة حال اكتشاف الأخطاء الضريبية فور اكتشافها) بالمرتبة الرابعة بين العبارات الخاصة بمستوى التزام أصحاب المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر بالإجراءات والتنظيمات الضريبية بمتوسط حسابي (٤.١٨) وبانحراف معياري (٠.٩٠)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بين أفراد عينة الدراسة على قيامهم باتخاذ الإجراءات السليمة حال اكتشاف الأخطاء الضريبية فور اكتشافها، تُشير تلك النتيجة إلى نضج في السلوك التصحيحي ومسؤولية واعية تجاه الالتزامات المالية والقانونية، حيث أن أصحاب المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر لم يعودوا يتجاهلون الأخطاء أو يؤجلون معالجتها خوفًا من العقوبات، بل أصبحوا يتبنون نهجًا استباقيًا يقوم على المبادرة بإصلاح الخلل بمجرد اكتشافه، سواء كان ذلك من خلال تعديل الإقرار، أو التواصل مع هيئة الزكاة والضريبة والجمارك عبر القنوات الرسمية، أو تحديث السجلات المالية. ويعكس ذلك وعيًا متقدمًا بأهمية الدقة في التعامل مع النظام الضريبي، وفهمًا بأن التصحيح المبكر لا يقلل فقط من احتمالية تطبيق الغرامات، بل يعزز مصداقية المشروع أمام الجهات الرقابية، ويدعم بناء سجل ضريبي نظيف يُسهم في تسهيل الإجراءات المستقبلية، كما أن هذه الممارسة تعكس ثقة متزايدة في الآليات التصحيحية التي توفرها الهيئة، مثل نظام التعديل الذاتي، والذي شجع المكلفين

على الاعتراف بالخطأ دون خوف من العقاب غير المتناسب، شريطة الصدق والشفافية. وبالتالي، فإن هذه الموافقة تمثل مؤشراً قوياً على تحوّل ثقافي مهم، حيث ينتقل صاحب المشروع من موقف الدفاع السلبي إلى دور فاعل في تصويب أدائه، وهو ما يُعد دليلاً على نضج إدارة المشاريع الصغيرة، واندماجها في بيئة اقتصادية رشيدة تقوم على المسؤولية، والانضباط المؤسسي، والامتثال القائم على الفهم لا الجهل.

- جاءت العبارة رقم (٤) وهي (أقوم بالاستعانة بمحاسب في حال دعت الحاجة) بالمرتبة الخامسة بين العبارات الخاصة بمستوى التزام أصحاب المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر بالإجراءات والتنظيمات الضريبية بمتوسط حسابي (٤٠.١٧) وبانحراف معياري (٠.٨٩)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بين أفراد عينة الدراسة على قيامهم بالاستعانة بمحاسب في حال دعت الحاجة، تُشير تلك النتيجة إلى أن أصحاب المشاريع لم يعودوا يعتمدون فقط على المعرفة الذاتية أو التجريب في التعامل مع الأمور المحاسبية المعقدة، بل أصبحوا يدركون حدود مهاراتهم، ويُقدرون دور المتخصص في ضمان الدقة، والامتثال للأنظمة، وتجنب الأخطاء التي قد تترتب عليها عقوبات مالية أو قانونية. ويعكس ذلك نضجاً إدارياً لدى هذه الفئة، حيث بات الاستعانة بمحترف ليس ترفاً، بل استثماراً استراتيجياً في استقرار المشروع ونموه، خصوصاً عند التعامل مع إقرارات ضريبية معقدة، أو تحويل النظام المحاسبي إلى رقمي، أو الاستعداد لمراجعة رقابية. كما أن ارتفاع مستوى الوعي بأهمية التوثيق السليم، ودقة تسجيل العمليات، وإعداد القوائم المالية، دفع أصحاب المشاريع إلى طلب الدعم المتخصص عند الحاجة، وهو ما يتوافق مع التوجه الوطني نحو تنظيم القطاع غير الرسمي ورفع كفاءة الكيانات الاقتصادية الصغيرة. وبالتالي، فإن هذه الموافقة لا تعكس فقط سلوكاً صحيحاً أو استباقياً، بل تمثل تحوُّلاً في ثقافة الإدارة، نحو النموذج المؤسسي القائم على التخصص، والعمل الجماعي، والاعتماد على الخبرات الداعمة، مما يُعزز من قدرة المشروع على الاستمرارية، والاندماج في الاقتصاد الرسمي، وتحقيق التحول الرقمي والإداري المنشود.

السؤال الثالث: ما مدى استدامة المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر في ظل البيئة الحالية؟

للتعرف على مدى استدامة المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر في ظل البيئة الحالية؛ تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لاستجابات أفراد عينة الدراسة، وذلك كما يتضح من خلال الجدول رقم (١٢)، وذلك على النحو التالي:

جدول (١٢) يوضح درجة استدامة المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر في ظل البيئة الحالية

م	العبارات	درجة الموافقة										الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	ت.م
		موافق بشدة		موافق		محايد		غير موافق بشدة		غير موافق				
		%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك			
٣	يتمتع مشروعك باستقرار في عدد الموظفين خلال السنة الماضية	٦٤	٤١.٦	٥٦	٣٦.٤	٢٤	١٥.٦	٨	٥.٢	٢	١.٣	٤.١٢	٠.٩٤	١
٨	الإدارة العليا في مشروعك تتخذ قرارات تسهم في استدامة المشروع	٥٢	٣٣.٨	٦٦	٤٢.٩	٣٠	١٩.٥	٤	٢.٦	٢	١.٣	٤.٠٥	٠.٨٧	٢
١	مشروعك قادر على الاستمرار خلال السنوات القادمة	٥٨	٣٧.٧	٥٢	٣٣.٨	٣٦	٢٣.٤	٦	٣.٩	٢	١.٣	٤.٠٣	٠.٩٤	٣
٤	مشروعك لديه خطط استراتيجية تمكنه من البقاء في السوق	٤٨	٣١.٢	٦٢	٤٠.٣	٣٤	٢٢.١	٤	٢.٦	٦	٣.٩	٣.٩٢	٠.٩٩	٤
٥	مشروعك قادر على التكيف مع المتغيرات في البيئة	٤٤	٢٨.٦	٦٨	٤٤.٢	٣٢	٢٠.٨	٤	٢.٦	٦	٣.٩	٣.٩١	٠.٩٧	٥
٦	مشروعك يحقق أرباحاً تكفي لتغطية التكاليف التشغيلية بشكل مستمر	٤٦	٢٩.٩	٥٨	٣٧.٧	٣٠	١٩.٥	١٢	٧.٨	٨	٥.٢	٣.٧٩	١.٠١	٦
٧	مشروعك لديه مصادر متعددة للإيراد تقلل من المخاطر	٤٦	٢٩.٩	٤٨	٣١.٢	١٨	١١.٧	٣٢	٢٠.٨	١٠	٦.٥	٣.٥٧	١.٠٩	٧
٢	إيرادات مشروعك زادت خلال السنوات الثلاث الماضية	٣٠	١٩.٥	٦٤	٤١.٦	٢٦	١٦.٩	٢٢	١٤.٣	١٢	٧.٨	٣.٥١	١.٠٨	٨
-	المتوسط الحسابي العام للمحور										٣.٨٦	٠.٨٨	-	

يتضح من خلال الجدول رقم (١٢) أن محور مدى استدامة المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر في ظل البيئة الحالية يتضمن (٨) عبارات، تراوحت المتوسطات الحسابية لهم بين (٣.٥١، ٤.١٢) من أصل (٥.٠) درجات، وهذه المتوسطات تقع بالفئة الرابعة من فئات المقياس المتدرج الخماسي، وتشير النتيجة السابقة إلى أن استجابات أفراد الدراسة حول عبارات المحور جاءت بدرجة استجابة (موافق). بلغ المتوسط الحسابي العام لعبارات المحور (٣.٨٦) بانحراف معياري (٠.٨٨)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بين أفراد عينة الدراسة على استدامة المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر في ظل البيئة الحالية، وذلك يتمثل في موافقة أفراد عينة الدراسة على كل من (تمتع المشروع باستقرار في عدد الموظفين خلال السنة الماضية، وكذلك أن الإدارة العليا في المشروع تتخذ قرارات تسهم في استدامة المشروع، إضافة إلى أن المشروع قادر على الاستمرار خلال السنوات القادمة)، تعكس النتيجة السابقة تفاؤلاً مُستنداً إلى واقع داعم، وثقة متزايدة في قدرة هذه المشاريع على الاستمرار والنمو ضمن البيئة الاقتصادية

والتنظيمية السائدة، حيث أن أصحاب المشاريع يرون أن البيئة الحالية - بفضل المبادرات الحكومية، وبرامج التمويل الميسر، والبنية الرقمية المتطورة، وزيادة الوعي بالأنظمة الضريبية والقانونية - قد أصبحت أكثر دعماً لريادة الأعمال، وأقل ترهيباً للمبتدئين، ما يساهم في تعزيز شعور الأمان التشغيلي والمالي. كما أن توافر القنوات الإلكترونية، وسهولة الوصول إلى الخدمات الحكومية، والاستفادة من برامج التدريب والتأهيل، جميعها عوامل ساهمت في تقليل حواجز الدخول إلى السوق، ودعم استمرارية المشاريع في مواجهة التحديات التشغيلية أو المالية. ويدل هذا التفاؤل على أن أصحاب المشاريع لم يعودوا ينظرون إلى مشروعهم كنشاط مؤقت أو هامشي، بل ككيان اقتصادي قادر على النمو والتطور إذا ما توفر له الدعم الكافي والبيئة المناسبة.

والعبارات التالية تناقش بنوع من التفصيل استجابات أفراد الدراسة حول عبارات محور استدامة المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر في ظل البيئة الحالية، وهي مرتبة تنازلياً وفقاً للمتوسط الحسابي لها، وذلك على النحو التالي:

- جاءت العبارة رقم (٣) وهي (يتمتع مشروعك باستقرار في عدد الموظفين خلال السنة الماضية) بالمرتبة الأولى بين العبارات الخاصة بمدى استدامة المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر في ظل البيئة الحالية بمتوسط حسابي (٤.١٢) وبانحراف معياري (٠.٩٤)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بين أفراد عينة الدراسة على أن مشروعهم يتمتع باستقرار في عدد الموظفين خلال السنة الماضية، تُشير تلك النتيجة إلى تحسن نسبي في الأداء التشغيلي والمالي لهذه المشروعات، ويعكس قدرتها على الحفاظ على هيكلها الوظيفي دون تقلبات كبيرة، ويشير هذا الاستقرار إلى أن أصحاب المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر قد تجاوزوا مرحلة التخبط الإداري أو التقلبات المالية الحادة التي كانت تدفع في السابق إلى فصل العاملين أو عدم القدرة على استمرار التوظيف، وهو ما يعكس تحسناً في التدفق المالي، وتنظيم إدارة الموارد البشرية، واتزان حجم العمل النسبي للإمكانيات المتاحة. كما أن استقرار عدد الموظفين يُعد مؤشراً إيجابياً على ثقة صاحب المشروع بمستقبل نشاطه، وقناعته بأن هناك حاجة مستمرة لليد العاملة، سواء لتقديم الخدمة أو إدارة العمليات اليومية بكفاءة. بالإضافة إلى ذلك، فإن هذا الاستقرار ينعكس إيجاباً على بيئة العمل الداخلية، حيث يعزز الشعور بالانتماء والولاء لدى الموظفين، ويقلل من تكاليف التوظيف والإحلال، ويساهم في بناء خبرات داخلية متراكمة تُساهم في تطوير الأداء.

- جاءت العبارة رقم (٨) وهي (الإدارة العليا في مشروعك تتخذ قرارات تساهم في استدامة المشروع) بالمرتبة الثانية بين العبارات الخاصة بمدى استدامة المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر في ظل

البيئة الحالية بمتوسط حسابي (٤.٠٥) وبانحراف معياري (٠.٨٧)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بين أفراد عينة الدراسة على أن الإدارة العليا في مشروعهم تتخذ قرارات تسهم في استدامة المشروع، تُشير تلك النتيجة إلى وعي استراتيجي متزايد لدى أصحاب المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر بأهمية التخطيط بعيد المدى والتوجيه الفاعل في ضمان بقاء المشروع ونموه، حيث أن القرارات لم تعد تُتخذ بشكل عفوي أو ردّ فعل للتحديات اليومية، بل أصبحت نتاج تفكير مدروس يراعي الجوانب المالية، والتشغيلية، والتسويقية، والامتثال النظامي، بهدف تعزيز الكفاءة، وتقليل المخاطر، وضمان استمرارية النشاط في ظل المنافسة المتزايدة. كما أن هذه الموافقة تعكس تحولاً في دور صاحب المشروع من مجرد مشغل يومي إلى مُخطط استراتيجي يُدرك أن الاستدامة لا تتحقق بالصدفة، بل من خلال خيارات مدروسة مثل إدارة السيولة، الاستثمار في التسويق الرقمي، تطوير المنتج أو الخدمة، تحسين تجربة العميل، أو اعتماد الأنظمة المحاسبية والضريبية بدقة. ويدل انتشار هذا الإدراك على أن ثقافة الإدارة الحديثة بدأت تترسخ في البيئة الصغيرة، حيث يُنظر إلى القرار كأداة لبناء القيمة المستدامة، لا كرد فعل آني، وقد اتفقت نتيجة الدراسة الحالية مع نتيجة دراسة (العمرى، مقدادي، ٢٠٢١) والتي توصلت إلى أن استراتيجيات ريادة الأعمال (الإبداع، القيادة، الفردية الريادية) تؤثر إيجابياً على الاستدامة.

- جاءت العبارة رقم (١) وهي (مشروعهم قادر على الاستمرار خلال السنوات القادمة) بالمرتبة الثالثة بين العبارات الخاصة بمدى استدامة المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر في ظل البيئة الحالية بمتوسط حسابي (٤.٠٣) وبانحراف معياري (٠.٩٤)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بين أفراد عينة الدراسة على أن مشروعهم قادر على الاستمرار خلال السنوات القادمة، تعكس النتيجة تقاولاً مبنياً على واقع ميداني متحسن، وثقة متزايدة في قدرة المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر على الصمود والنمو في البيئة الاقتصادية الحالية، حيث أن أصحاب المشاريع لم يعودوا ينظرون إلى مستقبل أعمالهم بقلق أو عدم يقين، بل أصبحوا يمتلكون رؤية استباقية تستند إلى استقرار الأداء المالي، وتحسين إدارة العمليات، وزيادة الوعي بالأنظمة، وتوافر الدعم الحكومي والتمويلي، إضافة إلى اعتماد الأدوات الرقمية التي ساهمت في توسيع نطاق الوصول للعملاء ورفع الكفاءة التشغيلية. كما أن هذه الثقة تعكس نجاح عدد من المشروعات في تجاوز مرحلة التأسيس الهشة، والانتقال إلى مرحلة الاستقرار النسبي، حيث باتت لديها قاعدة عملاء ثابتة، وتدفق نقدي منتظم، وقدرة على إدارة التحديات التشغيلية بكفاءة أكبر، ويدل هذا التقاؤل على تحول جوهري في النظرة المستقبلية، حيث يبدأ صاحب المشروع في التخطيط طويل الأمد، والاستثمار في التطوير، واتخاذ قرارات استراتيجية

تهدف إلى التوسع أو التنوع، بدلاً من التركيز فقط على البقاء اليومي، وقد اتفقت نتيجة الدراسة الحالية مع نتيجة دراسة (حسن، ٢٠٢٠) والتي توصلت إلى وجود علاقة طردية بين بين الذكاء التنظيمي واستدامة المشاريع.

- جاءت العبارة رقم (٤) وهي (مشروعي لديه خطط استراتيجية تمكنه من البقاء في السوق) بالمرتبة الرابعة بين العبارات الخاصة بمدى استدامة المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر في ظل البيئة الحالية بمتوسط حسابي (٣.٩٢) وبانحراف معياري (٠.٩٩)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بين أفراد عينة الدراسة على أن مشروعهم لديه خطط استراتيجية تمكنه من البقاء في السوق، تُشير تلك النتيجة إلى تحوّل ملموس في نمط التفكير الإداري لدى أصحاب المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، من إدارة تكتيكية قصيرة الأمد إلى توجه استراتيجي طويل النظر، حيث أن هذه الفئة لم تعد تعتمد فقط على المبادرة الفردية أو التفاعل العفوي مع متغيرات السوق، بل أصبحت تُدرك أهمية التخطيط المنظم كأداة حيوية للتنافس والنجاة في بيئة اقتصادية تتسم بالتحديات والتحوّلات السريعة. ويعكس انتشار الخطط الاستراتيجية - ولو كانت بسيطة أو غير رسمية - وعياً بأهمية تحديد الأهداف، وتحليل نقاط القوة والضعف، واستشراف الفرص والتهديدات، سواء من خلال تنوع المنتجات، أو تحسين جودة الخدمة، أو الاستثمار في التسويق الرقمي، أو بناء شراكات فعّالة، كما أن هذه الخطط تُعد انعكاساً لزيادة الوعي بأدوات الإدارة الحديثة، وتأثير البرامج التدريبية والتوجيهية التي قدّمتها الجهات الداعمة لريادة الأعمال، والتي ساهمت في تمكين أصحاب المشاريع من صياغة رؤية مستقبلية واضحة.

- جاءت العبارة رقم (٥) وهي (مشروعي قادر على التكيف مع المتغيرات في البيئة) بالمرتبة الخامسة بين العبارات الخاصة بمدى استدامة المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر في ظل البيئة الحالية بمتوسط حسابي (٣.٩١) وبانحراف معياري (٠.٩٧)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بين أفراد عينة الدراسة على أن مشروعهم قادر على التكيف مع المتغيرات في البيئة، تدل تلك النتيجة على تطوّر ملحوظ في مرونة هذه المشروعات وقدرتها على التفاعل الإيجابي مع التحديات والفرص التي تفرضها التغيرات الاقتصادية، التقنية، التنظيمية، أو السوقية، حيث أن أصحاب المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر لم يعودوا مجرد متلقين سلبيين للتغيرات، بل أصبحوا أطرافاً فاعلة قادرة على إعادة هيكلة عملياتهم، وتعديل نماذج أعمالهم، واستخدام الأدوات الرقمية، أو تنويع مصادر الدخل استجابةً للظروف المتغيرة، مثل التحول الرقمي، أو التغيرات في القوانين الضريبية، أو تقلبات الطلب. ويعكس ذلك ارتفاع مستوى الوعي الإداري، وانتشار ثقافة التعلم المستمر، واعتماد أدوات رقمية مرنة ساهمت

في تسريع عملية التكيف، كما يُظهر قدرة هذه المشاريع على الاستفادة من البيانات والملاحظات لاتخاذ قرارات سريعة وفعّالة. ويُعد هذا التكيف مؤشرًا قويًا على بُعد استراتيجي وحيوية تشغيلية، حيث أن البقاء في السوق لم يعد مرهونًا فقط بالاستقرار، بل بالقدرة على التغيير الذكي والمستمر.

- جاءت العبارة رقم (٦) وهي (مشروعي يحقق أرباحاً تكفي لتغطية التكاليف التشغيلية بشكل مستمر) بالمرتبة السادسة بين العبارات الخاصة بمدى استدامة المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر في ظل البيئة الحالية بمتوسط حسابي (٣.٧٩) وبانحراف معياري (١.٠١)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بين أفراد عينة الدراسة على أن مشروعاتهم يحقق أرباحاً تكفي لتغطية التكاليف التشغيلية بشكل مستمر، تُشير النتيجة السابقة إلى تحسن ملحوظ في الأداء المالي والاستقرار التشغيلي لهذه المشروعات، حيث أن العديد من أصحاب المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر قد تجاوزوا مرحلة الخسارة أو التعادل، ووصلوا إلى نقطة التوازن المالي، حيث باتت الإيرادات كافية لسداد المصروفات اليومية مثل الإيجار، الرواتب، التوريدات، والالتزامات الضريبية، دون الحاجة إلى دعم خارجي أو اقتراض مفرط. ويعكس ذلك نجاح هذه المشاريع في بناء قاعدة عملاء مستقرة، وتحسين كفاءة إدارة التكاليف، ورفع جودة المنتج أو الخدمة، إضافة إلى الاستفادة من القنوات الرقمية في توسيع نطاق الوصول وخفض تكاليف التسويق. كما أن قدرة المشروع على تغطية تكاليفه باستمرار تمثل مؤشراً أساسياً على استدامته المالية، وتعزز الثقة في استمرارية العمل، وتفتح المجال أمام خطط للنمو أو التوسع في المستقبل.

- جاءت العبارة رقم (٧) وهي (مشروعي لديه مصادر متعددة للإيراد تقلل من المخاطر) بالمرتبة السابعة بين العبارات الخاصة بمدى استدامة المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر في ظل البيئة الحالية بمتوسط حسابي (٣.٥٧) وبانحراف معياري (١.٠٩)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بين أفراد عينة الدراسة على أن مشروعاتهم لديهم مصادر متعددة للإيراد تقلل من المخاطر، تُشير النتيجة السابقة إلى وعي متزايد بأهمية التنوع كاستراتيجية أساسية لضمان الاستقرار والحد من التعرض للمخاطر التشغيلية والمالية، حيث أن أصحاب المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر لم يعودوا يعتمدون على مصدر دخل واحد - كمنتج أو خدمة رئيسية - بل بدأوا في تطوير قنوات إضافية تدرّ الدخل، مثل التوسع في خطوط إنتاج جديدة، تقديم خدمات مكملة، البيع عبر المنصات الإلكترونية، أو استهداف شرائح عملاء مختلفة، وهو ما يُساهم في تقليل التأثير بالتقلبات الموسمية أو انخفاض الطلب على منتج معين. ويعكس ذلك نضجاً استراتيجياً في التفكير الإداري، حيث أصبح صاحب المشروع ينظر إلى هيكل الإيرادات كمؤشر حيوي على مرونة المشروع وقدرته على الصمود أمام

الصدمات الاقتصادية. كما أن تنوع المصادر يعزز من مرونة السيولة النقدية، ويُمكن المشروع من التكيف مع التغيرات في السوق بسهولة أكبر، سواء من خلال تعليق نشاط مؤقت أو إعادة توجيه الموارد نحو القنوات الأكثر ربحية.

- جاءت العبارة رقم (٢) وهي (إيرادات مشروع زادت خلال السنوات الثلاث الماضية) بالمرتبة الثامنة بين العبارات الخاصة بمدى استدامة المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر في ظل البيئة الحالية بمتوسط حسابي (٣.٥١) وبانحراف معياري (١.٠٨)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بين أفراد عينة الدراسة على أن إيرادات مشروعهم زادت خلال السنوات الثلاث الماضية، تُشير النتيجة السابقة إلى تحسن ملموس في الأداء الاقتصادي والتجاري لهذه المشروعات، ويعكس نجاحها في التوسع، وزيادة القاعدة السوقية، وتحسين آليات الجذب والاحتفاظ بالعملاء، حيث أن العديد من أصحاب المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر قد حققوا نموًا حقيقيًا في دخلهم، سواء من خلال تطوير المنتج أو الخدمة، أو اعتماد أدوات البيع الرقمي، أو التوسع الجغرافي، أو تنوع مصادر الدخل، وهو ما يُسهم في تعزيز الاستقرار المالي وتمكين المشروع من تجاوز مرحلة البقاء إلى مرحلة النمو. كما أن هذه الزيادة في الإيرادات لا تأتي عفويًا، بل هي نتيجة لسلسلة قرارات إدارية مدروسة، مثل تحسين جودة العرض، الاستثمار في التسويق الإلكتروني، بناء الهوية التجارية، أو الاستفادة من البرامج الحكومية الداعمة للمنشآت الصغيرة. ويدل هذا الاتجاه الإيجابي على أن البيئة الحالية - بفضل البنية التحتية الرقمية، وسهولة الوصول إلى الخدمات، وبرامج التمكين - أصبحت أكثر دعمًا لنمو المشاريع، مما ساهم في خلق فرصة حقيقية للتطور، حتى في ظل المنافسة المتزايدة.

السؤال الرابع: هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى وعي أصحاب المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر والالتزام الضريبي وبين استدامة تلك المشاريع؟

للتعرف على طبيعة العلاقة بين مستوى وعي أصحاب المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر والالتزام الضريبي وبين استدامة تلك المشاريع؛ تم استخدام معامل ارتباط بيرسون (Pearson Coorelation)، وذلك كما يتضح من خلال الجدول التالي:

جدول (١٣) يوضح معامل ارتباط بيرسون للعلاقة بين مستوى وعي أصحاب المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر والالتزام الضريبي وبين استدامة تلك المشاريع

استدامة المشاريع		المحور
معامل الارتباط	٠.٦٢٢**	مستوى وعي أصحاب المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر بالإجراءات والتنظيمات الضريبية
مستوى الدلالة	٠.٠٠١	
العينة	١٥٤	
معامل الارتباط	٠.٥٢٥**	مستوى التزام أصحاب المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر بالإجراءات والتنظيمات الضريبية
مستوى الدلالة	٠.٠٠١	
العينة	١٥٤	

** دال عند مستوى (٠.٠١)

يتضح من خلال الجدول (١٣) أن هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٠١) بين مستوى وعي أصحاب المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر والالتزام الضريبي وبين استدامة تلك المشاريع، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (٠.٦٢٢) بمستوى دلالة (٠.٠٠١)، وتُشير النتيجة السابقة إلى أن زيادة مستوى وعي أصحاب المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر بالإجراءات والتنظيمات الضريبية يساهم في زيادة استدامة المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر في ظل البيئة الحالية.

يعكس هذا الارتباط القوي بأن الالتزام الضريبي لا يُعدّ مجرد واجب نظامي، بل يُمثل مؤشراً على نضج إداري ومالي يُسهم بشكل مباشر في تعزيز استقرار المشروع، وذلك من خلال تحسين مصداقيته أمام الجهات الرقابية والمالية، وتسهيل حصوله على الدعم الحكومي، والتمويل، والتأهل للمشاركة في المناقصات، إضافة إلى تقليل مخاطر الغرامات أو التدقيق المفاجئ الذي قد يهدد تدفقه النقدي. كما أن الوعي الضريبي غالباً ما يترافق مع ممارسات إدارية أكثر تنظيماً، مثل حفظ السجلات، التخطيط المالي، والاستعانة بالخبرات المحاسبية عند الحاجة، وهي جميعها سلوكيات تُعزز من كفاءة التشغيل وتُسهم في بناء نموذج عمل مستدام. وكون العلاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٠١) — وهو مستوى عالٍ جداً من الثقة (٩٩٪) — فإن ذلك يؤكد أن العلاقة ليست ناتجة عن الصدفة، بل تعكس رابطة منهجية وحقيقية يمكن البناء عليها في تصميم سياسات دعم أكثر فاعلية. وبالتالي، فإن هذه النتيجة تثبت فرضية محورية مفادها أن الاندماج في النظام الضريبي الرسمي، عبر الوعي والامتثال، هو أحد الركائز الأساسية لاستدامة المشروعات الصغيرة، ويدعم التوجه الوطني نحو تحويل هذه الكيانات من أنشطة هشة إلى شركاء فاعلين في الاقتصاد المنظم، حيث لا تتعارض الالتزامات الضريبية مع النمو، بل تُسهم في ترسيخه.

كما بينت النتائج بالجدول رقم (١٣) أن هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٠١) بين مستوى التزام أصحاب المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر بالإجراءات والتنظيمات الضريبية وبين استدامة تلك المشاريع، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (٠.٥٢٥) بمستوى دلالة (٠.٠٠١)، وتُشير النتيجة السابقة إلى أن زيادة مستوى التزام أصحاب المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر بالإجراءات والتنظيمات الضريبية يساهم في زيادة استدامة المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر في ظل البيئة الحالية، وقد اتفقت نتيجة الدراسة الحالية مع نتيجة دراسة (Nelson, et al., 2025) والتي توصلت إلى أن الامتثال الضريبي هو العامل الأقوى في توقع الأداء المالي، وهو ما يدعم مباشرة ارتباط الالتزام باستدامة المشروع — إذ لا يمكن الاستمرار دون استقرار مالي.

تُشير النتيجة السابقة إلى أنه كلما ازداد التزام صاحب المشروع بالتسجيل، وتقديم الإقرارات في وقتها، ودفع المستحقات الضريبية، والاحتفاظ بالسجلات وفق الأنظمة، ارتفعت بشكل ملحوظ قدرة مشروعه على الاستمرار والثبات على المدى الطويل. ويعكس هذا الارتباط القوي أن الامتثال الضريبي ليس عبئاً إدارياً فحسب، بل يُعدّ عنصراً جوهرياً في بناء مشروع منظم، موثوق، وقادر على التكيف مع متطلبات البيئة الرقابية والاقتصادية. إذ يُسهم الالتزام بإجراءات الهيئة في تعزيز مصداقية المشروع، وتسهيل حصوله على الدعم الحكومي، والتمويل المصرفي، والمشاركة في الفرص السوقية الرسمية، فضلاً عن تقليل مخاطر التعرض للغرامات أو الإيقاف، التي قد تهدد استمراريته المالية. كما أن هذا الالتزام غالباً ما يترافق مع ممارسات إدارية رشيدة أخرى، مثل التخطيط المالي، وتنظيم المحاسبة، واستخدام الأدوات الرقمية، والتي مجملها تُعزز من كفاءة التشغيل وتُسهم في بناء نموذج أعمال مستدام. وكون العلاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٠١) — وهو مستوى عالٍ جداً من الثقة (٩٩٪) — فإن ذلك يؤكد أن العلاقة منهجية وليست عرضية، ويمكن الاعتماد عليها في صياغة السياسات العامة. وبالتالي، فإن هذه النتيجة تثبت أن الاندماج في النظام الضريبي الوطني عبر الامتثال الفعّال يُعدّ حافزاً استراتيجياً للاستدامة، لا عتبة أمامها، ويدعم الجهود الوطنية الرامية إلى تحويل المشروعات الصغيرة من كيانات هشة إلى شركاء فاعلين في الاقتصاد الرسمي، قادرين على النمو والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

الفصل الخامس

نتائج الدراسة وتوصياتها ومقترحاتها

تمهيد:

يشمل هذا الفصل على عرض لأبرز النتائج التي تم التوصل إليها ومن ثم التوصيات المقترحة في ضوء تلك النتائج.

نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج نوجزها فيما يلي:

١. أن هناك موافقة بين أفراد عينة الدراسة على وعي أصحاب المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر بالإجراءات والتنظيمات الضريبية، وذلك يتمثل في موافقة أفراد عينة الدراسة على كل من:
 - أعلم كيفية التسجيل في هيئة الزكاة والضريبة والجمارك.
 - معرفة تاريخ استحقاق الإقرار الضريبي.
 - امتلاك المعرفة بالقنوات الضريبية الرسمية للاستفسار والحصول على الدعم والتوجيه.
٢. أن هناك موافقة بشدة بين أفراد عينة الدراسة على التزام أصحاب المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر بالإجراءات والتنظيمات الضريبية، وذلك يتمثل في موافقة أفراد عينة الدراسة على كل من:
 - تقديم الإقرارات الضريبية في مواعيدها المحددة.
 - دفع المستحقات الضريبية في الموقت المحدد.
 - الاحتفاظ بالفواتير الضريبية حسب المدة النظامية.
٣. أن هناك موافقة بين أفراد عينة الدراسة على استدامة المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر في ظل البيئة الحالية، وذلك يتمثل في موافقة أفراد عينة الدراسة على كل من:
 - تمتع المشروع باستقرار في عدد الموظفين خلال السنة الماضية.
 - أن الإدارة العليا في المشروع تتخذ قرارات تسهم في استدامة المشروع.
 - أن المشروع قادر على الاستمرار خلال السنوات القادمة.
٤. أن هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٠١) بين مستوى وعي أصحاب المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر والالتزام الضريبي وبين استدامة تلك المشاريع.
٥. أن هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٠١) بين مستوى التزام أصحاب المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر بالإجراءات والتنظيمات الضريبية وبين استدامة تلك المشاريع.

توصيات الدراسة

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها، يوصي الباحث بما يلي:

تفعيل منصة رقمية موحدة تُدمج بين التوعية الضريبية والدعم الاستراتيجي للمشاريع الصغيرة

١. بناءً على ارتفاع مستوى الوعي والالتزام، يُوصى بإنشاء أو تطوير منصة إلكترونية (مثل نسخة مخصصة من "منشآت" أو "إثرائي") تُوفّر في مكان واحد: تدريبًا تفاعليًا على الإجراءات الضريبية، أدوات لحساب الالتزامات، نماذج لخطط استراتيجية، ومؤشرات استدامة بسيطة. وتُربط هذه المنصة تلقائيًا بخدمات هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، لتوجيه المستخدم فورًا إلى الإجراء المطلوب، مما يُسهّم في تحويل المعرفة إلى ممارسة منتظمة.

٢. نظرًا لموافقة المشاركين على وجود خطط استراتيجية وقدرة على التكيف، يُوصى بأن تُصبح الاستدامة جزءًا إلزاميًا من حزمة التأهيل التي تقدم عند ترخيص المشروع، وتشمل: بناء خطط طوارئ، تنويع مصادر الدخل، إدارة التدفق النقدي، والارتباط بين الامتثال الضريبي والاستقرار المالي، لضمان أن يبدأ المشروع حياته التشغيلية بأسس صلبة تُقلّل من نسب الفشل المبكر.

٣. بالنظر إلى استعداد المشاركين للاستعانة بمحاسب عند الحاجة، يُوصى بتقديم حوافز تشجيعية مثل خصومات على رسوم الترخيص أو منح مالية رمزية لأصحاب المشاريع الذين يعتمدون نظام محاسبة معتمد أو يستخدمون برامج محاسبية مرتبطة بهيئة الزكاة والضريبة، مما يُسهّم في رفع جودة السجلات وتقليل الأخطاء، ويُعزز من ثقافة العمل الجماعي بين صاحب المشروع والمتخصصين.

٤. بما أن المشاريع أظهرت قدرة على التكيف وزيادة الإيرادات وامتلاك مصادر دخل متعددة، يُوصى بتوسيع برامج الدعم التقني (مثل منح للرقمنة) لتشمل تدريبًا على نماذج أعمال مبتكرة مثل الاشتراكات، التجارة الإلكترونية، أو الخدمات الرقمية المُكمّلة، مع ربط كل نموذج بالالتزامات الضريبية الخاصة به، لضمان أن يكون التوسع متوافقًا مع النظام المالي الرسمي.

٥. نظرًا لاستقرار عدد الموظفين في العديد من المشاريع، يُوصى بربط الالتزام بدفع ضرائب العمل (مثل ضريبة الاستقطاع والضمان) بامتيازات ملموسة، مثل دعم جزئي في رواتب السعوديين، أو تسهيلات في التوظيف عبر منصات وطنية، لتعزيز الحفاظ على الكوادر وتحسين بيئة العمل، مما يُسهّم في استدامة المشروع من خلال الكفاءة البشرية.

٦. بالنظر إلى موافقة المشاركين على أن إدارتهم تتخذ قرارات تُسهّم في الاستدامة، يُوصى بإطلاق برامج "القيادة الاستراتيجية للمشاريع الصغيرة"، تُركّز على بناء الرؤية، تحليل المخاطر، اتخاذ القرار المالي،

والتخطيط طويل الأمد، وتقدّم عبر شراكات بين الجامعات، الغرف التجارية، ومنصات التدريب الوطني، لتعميم ثقافة التفكير الاستراتيجي.

٧. بالنظر إلى استعداد المشاركين لتصحيح الأخطاء فور اكتشافها، يُوصى بتعزيز نظام التصحيح الذاتي في هيئة الزكاة والضريبة والجمارك عبر تقليل الغرامات بنسبة تصل إلى ١٠٠٪ في حال قيام المكلف بالمبادرة قبل التدقيق، مع توفير أدلة رقمية واضحة للتصحيح، مما يُعزز من الامتثال الطوعي ويُقلل من النزاعات.

٨. للاستفادة من العلاقة الإيجابية بين الامتثال والاستدامة، يُوصى بإنشاء مؤشر وطني سنوي لاستدامة المنشآت الصغيرة يُنشر علنًا، يشمل: نسبة الالتزام الضريبي، معدل البقاء بعد ٣ سنوات، تنوع الإيرادات، واستقرار التوظيف، ليكون أداة شفافة لتقييم السياسات وتحفيز أصحاب المشاريع على التحسين المستمر.

مقترحات الدراسة

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها، يقدم الباحث بعض التوصيات لدراسات مستقبلية، والتي يأمل أن تُساهم في إثراء الميدان في ذلك المجال، وذلك كما يلي:

١. إجراء دراسة تتناول: أثر الوعي بالإجراءات والتنظيمات الضريبية على استدامة المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر بالتطبيق على مناطق أخرى.

٢. إجراء دراسة تتناول دور التحول الرقمي في تعزيز الوعي الضريبي واستدامة المشاريع الصغيرة بالمنطقة الشرقية.

٣. إجراء دراسة تتناول نموذج مقترح لبناء ثقافة الامتثال الضريبي كعامل استدامة لدى أصحاب المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر.

المراجع

المراجع العربية:

ارشيد، عقله نواش (٢٠٢٠). أثر إدراك المكلفين لمحددات تطبيق ضريبة القيمة المضافة على الوعي الضريبي في المملكة العربية السعودية: دراسة على منطقة تبوك. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية.

حسن، مها علي. (٢٠٢٠). أثر الذكاء التنظيمي في استدامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة. رسالة ماجستير. المعهد العالي لإدارة الأعمال بدمشق.

الهذالي، نجوى سمران. (٢٠٢٤). تأثير الوعي الريادي على المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ضوء متطلبات برنامج التحول الوطني. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية.

شاكر، علي غانم؛ عطية، كرار حاتم (٢٠١٩). أثر الوعي الضريبي في زيادة العوائد الضريبية: دراسة تحليلية في الهيئة العامة للضرائب فرع الديوانية. مجلة المثني للعلوم الإدارية والاقتصادية.

طعمة، زينب سعدون (٢٠٢٤). الوعي الضريبي ودوره في زيادة حصيله الإيرادات الضريبية. مجلة العلوم القانونية والسياسية.

عبد الحميد، محمد. (٢٠٠٤). البحث العلمي في الدراسات الإعلامية. ط٢، القاهرة: عالم الكتب للنشر والتوزيع.

عبيدات، ذوقان؛ وعدس، عبد الرحمن؛ عبد الخالق، كايد (٢٠١٣). البحث العلمي: مفهومه، أدواته، أساليبه. ط ٦، الرياض: دار أسامة.

القحطاني، سالم سعيد؛ العمري، أحمد سالم؛ آل مذهب، معدي بن محمد؛ العمر، بدران بن عبد الرحمن (٢٠٠٤م). منهج البحث في العلوم السلوكية مع تطبيقات على SPSS. الطبعة الثانية، الرياض: جامعة الملك سعود.

منشآت. (٢٠٢٤). تقرير منشآت للربع الرابع لعام ٢٠٢٣. <https://www.monshaat.gov.sa/ar>

وزارة التجارة. (٢٠٢٣). اللائحة التنفيذية لنظام الشركات بالمملكة العربية السعودية.

<https://mc.gov.sa/ar/Regulations/Pages/default.aspx>

- Albab, F.; & Suwardi, E. (2021). The Effect of Tax Knowledge on Voluntary Tax Compliance with Trust as a Mediating Variable: A Study on Micro, Small, and Medium Enterprises (MSMEs). *The Indonesian Journal of Accounting Research (IJAR)*.
- Aondo, R. (2020). Effectiveness of taxpayer education on tax compliance for small and medium enterprises in kenya: a study of selected business enterprises in kitengela town in kajiado county. *International Journal of Management & Entrepreneurship Research*
- Appah, E., & Duoduo, G. (2023). Tax Determinants and Sustainable Economic Growth of MSMEs in South – South, Nigeria. *European Journal of Accounting Auditing and Finance Research*, 11(4),15. <https://doi.org/10.37745/ejaafr.2013/vol11n41546>
- Abubakar, J. E.; Yusuf, S. O.; Ocran, G.; Owusu, P.; Yusuf, P. O.; Paul Adeleye, A. H. (2024). Exploring the impact of AI-driven and blockchain-enabled tax filing systems on smes in the era of technological innovation: A review of benefits, challenges, and adoption barriers [Review of *Exploring the impact of AI-driven and blockchain-enabled tax filing systems on smes in the era of technological innovation: A review of benefits, challenges, and adoption barriers*]. *World Journal of Advanced Research and Reviews*, 23(3), 1867. GSC Online Press. <https://doi.org/10.30574/wjarr.2024.23.3.2754>
- Mangoting, Y., Leoni, M., & Natalia, C. (2024). How Tax Knowledge Mediates Business Performance? *Jurnal Dinamika Manajemen*, 15(1),10. <https://doi.org/10.15294/jdm.v15i1.47798>
- Mansur, F., Prasetyo, E., Brilliant, A. B., & Hernando, R. (2021). The effect of tax training and tax understanding on tax compliance. *Jurnal Paradigma Ekonomika*, 16(4), 647. <https://doi.org/10.22437/jpe.v16i4.14301>
- Nelson, K.; Alex, I.; Julius, J.; Hadiijah, N. (2025). Effects of Tax Policy on the Growth of Small and Medium Enterprises (SMEs): A Case Study of SMEs in Wakiso District. *Metropolitan Journal of Academic Pedagogical Research*.

Ojeka, S.; & Ojochogwu, A. (2012, June). Factors That Affect Tax Compliance among Small and Medium Enterprises (SMEs) in North Central Nigeria. *International Journal of Business and Management*.

Putri, R. L., Sriyono, S., Supardi, S., Prapanca, D., Arifin, S. A. K., Junaidi, A., Hutomo, A. S., Normal, I. N., Haryati, H., Sugiman, S. B., Prahardini, P. E. R., Sutoto, A., Saptanaa, S., & Basrowi, B. (2024). Forging a resilient pathway: Uncovering the relationship between the supply chain sustainability and the tax compliance, and the sustainable future of the micro, small, and medium enterprise industry. *Uncertain Supply Chain Management*, 12(2), 1097. <https://doi.org/10.5267/j.uscm.2023.11.023>

Thaha, A. R.; Antoro, A. F. S.; & Muhtarom, H. (2023). Analytical Review of Tax Compliance Studies in the SMEs Sector: A Bibliometric Approach. *Journal of Tax Reform*, 9(3), 398. <https://doi.org/10.15826/jtr.2023.9.3.149>

الملاحق

استمارة استبيان

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أنا طالب دراسات عليا اعمل على مشروع بحث بعنوان (أثر الوعي بالإجراءات والتنظيمات الضريبية على استدامة المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر بالمنطقة الشرقية في المملكة العربية السعودية) لنيل درجة الماجستير في تخصص إدارة المشاريع .

هذا الاستبانة موجهة لأصحاب المؤسسات والشركات التي تقل إيراداتها عن ١٠ مليون ريال سعودي، كما أتقدم لكم بالشكر الجزيل للمشاركة في هذا الاستبانة علماً أن جميع البيانات التي سيتم الحصول عليها منكم ستعامل بسرية تامة ولن تستخدم لغير أغراض هذا البحث .

علماً أن تعبئة هذا الاستبيان لا تتجاوز ٥ دقائق .

القسم الأول: البيانات الأولية

- ١- النوع الاجتماعي: ☐ ذكر ☐ أنثى
- ٢- الفئة العمرية: ☐ أقل من ٢٥ ☐ ٢٥ - ٣٥ ☐ ٣٦ - ٤٥ ☐ ٤٥ وأكثر
- ٣- المستوى التعليمي: ☐ ثانوي وأقل ☐ بكالوريوس ☐ ماجستير ☐ دكتوراة
- ٤- عدد العاملين في المشروع: ☐ ١ - ٥ ☐ ٦ - ١٩ ☐ ٢٠ - ٢٩ ☐ ٣٠ - ٣٩ ☐ ٤٠ - ٤٩ ☐ ٥٠ وأكثر
- ٥- عمر المشروع: ☐ ١-٣ سنوات ☐ ٤-٦ سنوات ☐ ٧-٩ سنوات ☐ ١٠ سنوات وأكثر
- ٦- مناطق عمل المشروع: ☐ المنطقة الشرقية فقط ☐ المنطقة الشرقية ومناطق أخرى ☐ مناطق أخرى
- ٧- الإيرادات السنوية: ☐ أقل من ١٠ مليون ☐ ١٠ مليون وأكثر

القسم الثاني: الوعي بالإجراءات والتنظيمات الضريبية

م	البيان	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
١	اعلم كيفية التسجيل في هيئة الزكاة والضريبة والجمارك					
٢	امتلك معرفة بكيفية تقديم الإقرارات الضريبية					
٣	اعرف تاريخ استحقاق الإقرار الضريبي					
٤	امتلك معرفة بالقنوات الضريبية الرسمية للاستفسار والحصول على الدعم والتوجيه					
٥	امتلك معرفة بالغرامات المترتبة في حال عدم الالتزام بالقوانين واللوائح الضريبية					
٦	اعرف المدة التي يجب الاحتفاظ بها بالفواتير الضريبية					
٧	امتلك معرفة بأنواع الضرائب المختلفة الخاصة بمشروعي (ضريبة القيمة المضافة، الاستقطاع، وضريبة السلع الانتقائية)					
٨	اعلم مجتبي في الاعتراض على قرار هيئة الزكاة والضريبة والجمارك					
٩	اعلم مجتبي في التصعيد على قرارات هيئة الزكاة والضريبة والجمارك أمام الأمانة العامة للجان الزكوية والضريبية والجمركية					

القسم الثالث: الالتزام/ الامتثال الضريبي

م	البيان	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
١	أقدم الإقرارات الضريبية في مواعيدها المحددة					
٢	ادفع المستحقات الضريبية في الموقت المحدد					
٣	احتفظ بالفواتير الضريبية حسب المدة النظامية					
٤	أقوم بالاستعانة بمحاسب في حال دعت الحاجة					
٥	اتخذ الإجراءات السليمة حال اكتشاف الأخطاء الضريبية فور اكتشافها					

القسم الرابع: استدامة المشروع

م	البيان	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق بشدة
١	مشروعي قادر على الاستمرار خلال السنوات القادمة				
٢	إيرادات مشروعي زادت خلال السنوات الثلاث الماضية				
٣	يتمتع مشروعي باستقرار في عدد الموظفين خلال السنة الماضية				
٤	مشروعي لديه خطط استراتيجية تمكنه من البقاء في السوق				
٥	مشروعي قادر على التكيف مع المتغيرات في البيئة				
٦	مشروعي يحقق أرباحاً تكفي لتغطية التكاليف التشغيلية بشكل مستمر				
٧	مشروعي لديه مصادر متعددة للإيراد تقلل من المخاطر				
٨	الإدارة العليا في مشروعي تتخذ قرارات تسهم في استدامة المشروع				

Abstract

This study aims to analyze the impact of **awareness of tax procedures and regulations** on the sustainability of small and micro-enterprises (SMEs) in the Kingdom of Saudi Arabia, given the current economic environment characterized by expanding tax systems and increasing compliance requirements.

The study adopted a **descriptive-analytical approach** to measure the level of tax awareness among the owners of these enterprises and to identify the extent of their adherence to relevant regulatory procedures. Furthermore, it sought to evaluate the reflection of this awareness and compliance on the sustainability of their projects in terms of ability to continue, grow, and achieve financial and administrative stability.

Data were collected from a sample of **(154) owners and managers** of small and micro-enterprises using a scientifically designed questionnaire that ensures validity and reliability. To achieve the study's objectives and test its hypotheses, statistical data analysis was performed using **IBM SPSS Statistics** to analyze the relationship between tax awareness and various dimensions of sustainability.

The study concluded that there is a **statistically significant impact** of awareness of tax procedures and regulations on the sustainability of small and micro-enterprises. It revealed that a higher level of tax awareness contributes to enhancing compliance, reducing financial risks, and improving management efficiency, which positively reflects on the continuity and growth of the projects. The study recommends the necessity of intensifying awareness and support programs offered to project owners and developing interactive guidance platforms that contribute to simplifying tax procedures and raising the level of compliance.

Keywords: Awareness of Tax Procedures and Regulations – Tax Compliance – Project Sustainability – Small and Micro-Enterprises

Midocean University

College of Management

Department of Project Management



**The Impact of Awareness of Tax Procedures and Regulations on the
Sustainability of Small and Micro Enterprises: An Applied Study on a Sample
of Small and Micro Enterprises in the Eastern Province, Kingdom of Saudi
Arabia**

Prepared by:

Taher Matuq AlHarrashi

Supervised by:

Dr. Al-Faisal Abdul Hamid Mohammed Hassan

Dr. Fayez Jarad

2025